

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة

النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل لأزمات النظام الرأسمالي

تحت إشراف:

أستاذ بكريتي لخضر

من إعداد الطالبة

جرورو خيرة

| أعضاء لجنة المناقشة | | |
|---------------------|-------------|-----------------|
| رئيسا | استاذ محاضر | د. بلقاسم امحمد |
| مقررا | استاذ محاضر | د. بكريتي لخضر |
| مناقشا | Docent | د. بوشرف جيلالي |
| مناقشا | استاذ محاضر | د. لحر عباس |

2015 -2014

الفهرس العام

الصفحة

| | |
|-------|---|
| | الإهداء..... |
| ا | محتويات الفهرس..... |
| أ-ب | المقدمة..... |
| 03 | الفصل الأول: التطور التاريخي للأنظمة الاقتصادية..... |
| 03 | 1.1 ماهية النظام الاقتصادي..... |
| 04 | 1.1.1 تعريف المشكلة الاقتصادية..... |
| 05 | 2.1.1 تعريف النظام الاقتصادي..... |
| 07 | 3.1.1 سمات النظام الاقتصادي..... |
| 07 | 4.1.1 أهداف النظام الاقتصادي..... |
| 09 | 2.1 النظام الاقتصادي الرأسمالي..... |
| 10 | 1.2.1 الأنظمة الاقتصادية ما قبل النظام الرأسمالي..... |
| 15 | 2.2.1 مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي..... |
| 17 | 3.2.1 خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي..... |
| 19 | 4.2.1 نظام اقتصاديات السوق..... |
| 19 | 3.1 النظام الاقتصادي الاشتراكي..... |
| 20 | 1.3.1 الفكر الاقتصادي الاشتراكي..... |
| 22 | 2.3.1 دعائم الفكر الاقتصادي الماركسي..... |
| 24 | 3.3.1 خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي..... |
| 26 | 4.1 النظام الاقتصادي المختلط..... |
| 26 | 1.4.1 تعريف النظام الاقتصادي المختلط..... |
| 28 | 2.4.1 سمات الأساسية للنظام الاقتصادي المختلط..... |
| 29 | 3.4.1 مميزات النظام الاقتصادي المختلط و عيوبه..... |
| 32 | الفصل الثاني: النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للأنظمة الاقتصادية الوضعية..... |
| 32 | 1.2 ماهية الأزمة المالية العالمية 2008 و تأثيرها على الاقتصاد العالمي..... |

| | | | |
|----|-------|-------|---|
| 33 | | 1.1.2 | بداية الأزمة المالية العالمية 2008 |
| 34 | | 2.1.2 | أسباب الأزمة المالية العالمية |
| 38 | | 3.1.2 | تأثيرات الأزمة المالية العالمية |
| 46 | | 4.1.2 | أهم الإجراءات المتبعة لاحتواء الأزمة المالية العالمية |
| 48 | | 2.2 | ما هية النظام الاقتصادي الإسلامي و قواعده |
| 48 | | 1.2.2 | تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي |
| 50 | | 2.2.2 | مبادئ و أسس النظام الاقتصادي الإسلامي |
| 51 | | 3.2.2 | القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي |
| 57 | | 3.2 | الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي |
| 57 | | 1.3.2 | تشخيص الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي |
| 59 | | 2.3.2 | تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية |
| 61 | | 3.2.2 | الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية |
| 63 | | 4.2 | التمويل الإسلامي و أهم صيغته |
| 63 | | 1.4.2 | تعريف التمويل الإسلامي |
| 64 | | 2.4.2 | مؤسسات التمويل الإسلامي |
| 65 | | 3.4.2 | مزايا التمويل الإسلامي |
| 69 | | | خاتمة |
| 73 | | | قائمة المراجع |

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل إلى من كان قدوتي في هذه الحياة، إلى

والدي الكريمين، داعية المولى عز وجل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا،

إلى أخي المثالي محمد الذي انعم الله علي به،

و إلى أختاي إيمان و خاليدة

إلى اعز الناس إلى قلبي

صديقتي نادية زروقي

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه "إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون" فالحمد لله في الأولى و الحمد لله في الآخرة.

و عملا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف بكرتي لخضر على كل التوجيهات التي قدمها لي حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

و اشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم الثمين لقراءة و

تقييم هذا البحث.

و يستخلص من هذه الدراسة، أن سبب اختلاف و تعدد الأنظمة الاقتصادية (النظام الاقتصادي الرأسمالي، الاشتراكي المختلط) هو كيفية تحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي و الرفاهية الاجتماعية للأفراد و المجتمع. انهار النظام الاشتراكي الذي جاء لنقد النظام الرأسمالي، و ظل النظام الرأسمالي المسيطر على العالم بقوانينه و أوامره. و تميز هذا الاقتصاد بتعدد الأزمات و انهيار الكبير للمؤسسات، خاصة الأزمة 2008. و بالاعتماد على الدراسة التحليلية لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الأزمة المالية التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي تجذورها في المزيج المعتاد للانخفاض في أسعار الفائدة باعتباره متغير حاسم في صيرورة أزمة الرهن العقاري، و التوسع في السيولة و في منح الائتمان، و الاستعمال المكثف للمشتقات المالية و التوسع في عملية التوريق، إلى جانب بعض الممارسات التي سادت أسواق المالية و غياب الشفافية و غيرها. و قد ترتب عن هذه الممارسات العجز المتزايد للمقترضين، و خاصة العائلات ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة عن تسديد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات التي تعتبر كضمانات لتلك الديون. انتقل بعد ذلك تأثيرات الأزمة إلى كل المؤسسات و الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، و تمتد عدوها إلى الأسواق المالية في أوروبا ثم إلى العديد من البلدان الأخرى. كما أنها أزمة مركبة تراكمت مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط و أسعار الغذاء العالمية. و لم تقتصر تأثيرات هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط بل تعدتها إلى الاقتصاد الحقيقي و ما ترتب عنه من تفاقم لمشكل البطالة و الفقر.

لقد كشفت هذه الأزمة عمق الاختلالات التي كانت متجذرة في النظام الرأسمالي و جعلت أركانه تنهار بالشكل الذي دفع كثير من الاقتصاديين المتخصصين يبحثون عن بديل من اجل انتشار العالم من أزمته، لقد خلصنا هذا الموضوع إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أفرزتها متغيرات الأزمة و هي كما يلي:

- لقد أفرزت الأزمة خطأ النظرية الرأسمالية في قيادة الاقتصاد العالمي من خلال اعتمادها فلسفة (دعه يعمل دعه يمر) و أن السوق و جهاز الثمن يتمتعان بكفاءة منفردة في قيادة كافة الفعاليات الاقتصادية و توزيع الموارد على مختلف القطاعات بكفاءة دون تدخل الدولة و قد أثبت الواقع أنها غير دقيقة و تفتقر إلى الموضوعية.

- لقد أظهرت الأزمة أن تطبيق الخاطئ للنظرية الرأسمالية قد أدى إلى اختلالات هيكلية في النظام الرأسمالي الذي كان يقوم سابقا على الرأسمالية التجارية ثم تحول إلى الرأسمالية الصناعية و أخيراً إلى

الرأسمالية المالية، و التي افرز تراجعاً حقيقياً في دور مؤسسات الاقتصاد الحقيقي و أصبح القطاع المالي و المصرفي هما المصدران الأساسيان للثروة

- لقد أفرزت الأزمة غياب الرقابة على المؤسسات المالية مما أدى إلى قناعة القائمين عليه بضرورة تدخل الدولة في تنظيم الفعاليات الاقتصادية و توزيع الموارد و هذا يعني سقوط ركن من أركان النظام الرأسمالي الذي كان محرماً الكلام فيه و هو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- لقد تبين أن جذور الأزمة أخطر مما يرغب المسئولون في الغرب الاعتراف به و لكن الخبراء المستقلين يرجحون أن الأزمة ستفرز وضعاً جديداً، فإن لم يكن هزة خطيرة للنظام الاقتصادي الدولي فعلى الأقل إنهاء سيادة القطب الواحد على العالم و انتهاء دور الاقتصاد الأمريكي كقاطرة دافعة و متحركة في الاقتصاد العالمي.

- إن سياسة أمريكا في معالجة الأزمة و التي اعتمدت أسلوب ضخ مئات المليارات سيؤدي إلى تعميق الركود التضخمي و الذي بدوره سيؤدي إلى دوران الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة، حيث ستوقف المنشآت و تزداد البطالة و ينتشر الفقر في العالم، و هذا ما أكدته إحصائيات منظمة العمل الدولية التي أشارت إلى وجود (28) مليون عاطل عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009.

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع الفائدة على القروض.
 - نظام التجارة بالديون أخذاً و عطاءً.
 - نظام بيع الديون.
 - نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية و الحظ.
- إن قواعد و ضوابط النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي و مؤسساته المالية تحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة و تتعارض مع فطرة الإنسان و مقاصده الشرعية.

- يستنتج من خطوات الحل الاسلامي، ان الاسلام قد قام بتنظيم الجانب الاقتصادي للفرد و المجتمع و الدولة على نحو فريد، لأنه راعي طبيعة تكوين كل منهم و منظماً العلاقة فيها بينهم مع تركيزه على كيفية توزيع الثروة، سواء من حيث اكتساب المال أو عبر تحديد أوجه إنفاقه، و هو ما يختلف جذرياً عما طرحه النظام الرأسمالي الذي ينحصر اهتمامه في الإنتاج، إضافة إلى أن المشكلة الاقتصادية هي

ليست في الإنتاج و إنما طريقة توزيعه على عوامل الإنتاج. من هنا جاءت مجموعة كبيرة من الأحكام الشرعية تفصل كيفية التعاطي مع امتلاك الثروة و توزيعها بين مختلف شرائع المجتمع و مكوناته. نتيجة لصعوبة تطبيق الأدوات الإسلامية بشكل كامل بدأت طروحات في أوساط مختلفة عن إمكانية استخدام بعض المعاملات ذات الصبغة الإسلامية في النظام الرأسمالي كالبنوك الإسلامية ، الصك الإسلامي و الصيغ الإسلامية لبيان مدر صلاحية الشريعة الإسلامية و قدرتها على تفاعل مع النظام الاقتصادي و المالي العالمي و التأثير فيه إيجابا.

و هكذا فإن هذه الدراسة تتمحور حول فعالية البديل الإسلامي في إخراج العالم من أزمته المالية، باختصار أكثر فإن البديل الإسلامي يهدف إلى تحويل المؤسسات المصرفية الربوية الرأسمالية إلى مؤسسات مصرفية إنتاجية إسلامية و بذلك يتحقق الرخاء الاقتصادي و هذا هو مخرج العالم من أزمته الراهنة.

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

- احمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن،تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية،مؤسسة شباب الجامعة 2000،الإسكندرية.
- رضا صاحب أبو احمد ،خطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي،دار مجدلاوي،شؤون المكتبات 1987،الرياض.
- زينب حسين عوض الله،سوزي عدلي ناشد،مبادئ الاقتصاد السياسي،منشورات الحلبي الحقوقية 2007،لبنان.
- صالح صالح،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي:دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات و المؤسسات،دار للنشر و التوزيع 2006،جامعة فرحات عباس سطيف.
- الطيب داودي،مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-و الإسلامي،دار الإعصار العالمي 2009،عمان.
- فليح حسن خلف ،النظم الاقتصادية :الرأسمالية،الاشتراكية ،الإسلام،عالم الكتب الحديث 2007،اريد.
- محمد إسماعيل صبري،تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر،المكتب العربي الحديث 2011،الاسكندرية.
- محمود حسن صوان،أساسيات الاقتصاد السياسي،دار المناهج للنشر و التوزيع 2003،عمان.

II. الأطروحات و الرسائل:

- نادية العقون:العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية:الوقاية و العلاج:دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2012-2013.

III. التقارير و النشريات:

- عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد،

<http://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf>

- عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية و المالية الراهنة 2008 و موقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية اربد الجامعية/جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن.
- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر. f.kourtel@yahoo.com.
- ناصر مراد، آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
- منذر قحف، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، وقائع ندوة 36 السياسة الاقتصادية في الإسلام، سطيف، 14-20 مايو 1991.

IV. المجالات:

- ثريا خرزجي، الأزمة المالية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة، مجلة كلية الإدارة الاقتصادية العدد 20، جامعة بغداد.
- قانة زكي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد 9 جوان 2011.
- طاهر فاضل البياتي، الأزمة المالية للنظام الرأسمالي: الأسباب، و سيناريوهات الحل (البديل الثالث) ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012.

V. المؤتمرات:

- عماد عمر خلف الله احمد، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي و غيره من النظريات الاقتصادية الوضعية في ملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبل، بالمركز الجامعي، بغرداية.
- المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، جامعة الكويت.

VI. المواقع الالكترونية:

- <http://www.andlil.com>.
- <http://www.moqatel.com>
- <http://dc123.4shared.com>
- <http://www.alaswaq.net>
- <http://web.worldbank.org>
- www.ons.dz

I. Les ouvrages:

- André Joyal, les systèmes économique: capitalisme, social-démocratie, Gaetanmorin et associés Itée1979, Canada.
- Joseph Lajugie, Pierre Delfaud, Les systèmes économiques, Que sais-je?, Presses Universitaires de France, édition11,

II. Les thèses:

- Amira Raboudi hejer meddeb, la crise financière 2008: d'un simple de crédit bancaire à une crise mondiale, Faculté des sciences économiques et de gestion de Nabeul-Maitrise en Finance 2008, <http://www.memoireonline.com>

III. Rapports:

- Pascal Salim, la crise financière; conséquence, solution, Institut Libérale, Copy right2009; Genève-suisse.
- Sebastian Paul, " l'Europe de la crise Economique Mondiale" ,publication de la Fondation ,Robert schuman ,avril 2011.
- Pascale Joamni, "La régulation Financière après la Crise de Subprime: Quelles leçons et Quelles réformes?", 2012, www.robert-schuman.eu/fr.

IV. Les ouvrages électroniques:

- V. Chapra Umer, The global financial crisis :can Islamic finance help?, 2009 <http://www.newhorizon-islamicbanking.com>

-

الفصل الأول

التطور التاريخي للأنظمة الاقتصادية

يحتل النظام الاقتصادي أهمية أساسية و خاصة في عمل الاقتصاديات و تطورها. ذلك لأن الأنظمة الاقتصادية هي التي تتحدد من خلالها الكيفية التي تتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، الاستهلاك، و التوزيع، و تحقيق أهدافها و بالذات ما يتصل منها بالرفاهية و التوازن الاجتماعي و التقدم الاقتصادي. و قد ظهرت على مر التاريخ عدة أنظمة اقتصادية سعت إلى وضع مناهج للإجابة على التساؤلات: ماذا ينتج، كيف ينتج، لمن ينتج، و قد تطورت تلك المناهج مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي. الهدف الذي يراود الوصول إليه من خلال هذا الفصل هو التطرق إلى الحديث عن مفهوم النظري للنظام الاقتصادي، و دراسة و تحليل أهم الأنظمة الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ بدايات الأولى لوجوده على الأرض. حيث تم التركيز على النظام الرأسمالي باعتباره النظام السائد حالياً في معظم الدول العالم، و بالإشارة إلى الأنظمة التي سبقتة، و كذلك التركيز و لكن بدرجة اقل على النظام الاشتراكي و بالذات الماركسي منه لأنه النظام الذي ساد حتى نهايات القرن الماضي في العديد من الدول و التي كان يطلق عليها سابقاً بالدول الاشتراكية و لان بعض الدول و التيارات السياسية لازالت تعتقد بهذا النظام و إمكانية تطبيقه، و نظام اقتصادي مختلط و الذي يتضمن مزيج من سمات الأنظمة الاقتصادية الأخرى ليتحدد في إطاره سمات محددة و تجعل منه نظاماً اقتصادياً معيناً.

1.1 ماهية النظام الاقتصادي

إن لدراسة علم الاقتصاد أهمية كبيرة لان المشكلة الاقتصادية أصبحت تنصدر اهتمامات الرأي العام سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة، و لان المعرفة بالسياسات علم الاقتصاد أصبح ضرورة حيوية لكل مواطن حتى يستطيع متابعة الأحداث و التطورات العامة و المشاركة فيها مشاركة فعالة إضافة إلى ذلك يعتبر

علم الاقتصاد فرع من المعرفة العلمية التي تبحث بواسطة تطبيق نظام اقتصادي معين مواجهة هذه المشكلة الاقتصادية.

1.1.1. تعريف المشكلة الاقتصادية

لكي نتعرف على المشكلة الاقتصادية جيداً، لا بد من التعرف على العناصر الأساسية التي تتمثل فيما يلي¹ (الحاجات و الموارد).

أولاً: الحاجات و يقصد بها شعور بالحرقان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على إشباع حاجاته. تنقسم هذه الأخيرة إلى عدة تقسيمات كالحاجات الأولية مثل الحاجة نحو الغذاء و الشراب و الملابس، و الحاجات الضرورية مثل الحاجة لدواء مثلاً، و الكمالية أو الترفيهية كالسياحة، و الحاجات الاجتماعية كالحاجة للتعليم. و تتميز هذه الحاجات بعدة خصائص، و من أهمها أنها الحاجة قابلة للإشباع فاستخدام الوسائل المناسبة يؤدي تدريجياً إلى زوال الشعور بالحرقان و بالتالي إشباع الحاجات ، كما أن الحاجات الإنسانية تتميز في مجموعها بتنوعها و قابليتها للزيادة المستمرة.

ثانياً: الموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية. و ينقسم إلى صنفان (الموارد الحرة و الموارد النادرة)، و نقصد بالموارد الحرة أنها موجودة في الطبيعة بكميات أكبر مما نحن بالحاجة إليه بحيث أنها لا تثير مشكلة اقتصادية مثل الشمس. و الموارد النادرة هي الموارد الاقتصادية و هي موجودة في الطبيعة و لكن في اقل ما نحن بالحاجة إليه لذلك تثير مشكلة اقتصادية. و تقسم الموارد النادرة (الاقتصادية) إلى أربعة تقسيمات تتمثل في عناصر الإنتاج و هي العمل مقابلها الأجور، رأس المال (رأس المال نقدي، عيني، ثابت و متداول) و الأرض (الموارد الطبيعية) و يكون مقابلها بالريع و التنظيم و الذي يجمع بين العمل، رأس المال، و الأرض، للحصول على منتج نهائي. إذن تكمن المشكلة الاقتصادية في "العلاقة النسبية التي تتصرف إلى ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الإنسانية"². و يترتب على المشكلة الندرة وجود مشكلة الاختيار بين هذه الحاجات أي ما يسمى بالتكلفة الفرصة البديلة و هي "التكلفة الحقيقية التي يتحملها الفرد أو المجتمع و الناتجة

¹ عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، <http://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf>

² محمد إسماعيل صبري، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر، المكتب العربي الحديث 2011، الإسكندرية ص 10 .

عن ممارسة قرار الاختيار بين البدائل المختلفة¹. مما يؤدي إلى المشكلة التضحية، يعني التضحية بالحاجات و الأهداف التي استغنى عنها نتيجة الاختيار. عرف "روبنز" علم الاقتصاد بأنه "علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكيف التي يجب على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة و بين الوسائل تحقيق هذه الحاجات المحدودة و النادرة"². و من خلال ما سبق تتضح العلاقة الوثيقة بين الأنظمة الاقتصادية و معالجة المشكلة الاقتصادية و كيفية تجاوزها و حلها باعتبار أن النظام الاقتصادي يتمثل بمجموعة القواعد و المؤسسات و السائل و الصيغ و الإجراءات التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تضمن حسن تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة و ضمان كفاءة في استخدامها و بالشكل الذي يتحدد من خلاله الإنتاج عن طريق القيام بالوظائف الاقتصادية الأساسية التي تحقق ذلك و التي من أهمها³:

- ماذا ينتج؟ و كم ينتج؟ و يتضمن أنواع السلع و الخدمات المختلفة التي ينبغي على المجتمع إنتاجها و تحديد كمياتها، و تعتمد الإجابة على السؤال على كمية و نوعية الموارد المتاحة، و أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني، و أولويات إنتاج السلع و الخدمات في القطاعات المختلفة.
- كيف ينتج؟ بعد تحديد نوعية و كمية السلع و الخدمات التي تقرر إنتاجها يتطلب الأمر اختيار أي التكنولوجيا المناسبة لعمليات الإنتاج حسب وفرة بعض عناصر الإنتاج أو ندرتها في المجتمع.
- لمن ينتج؟ يتعلق السؤال بكيفية توزيع السلع و الخدمات التي تقرر إنتاجها بين أفراد المجتمع المشاركين في العمليات الإنتاجية. و بعبارة أخرى، يجب اتخاذ قرار في كيفية توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي شاركت في كل عملية إنتاجية.

2.1.1. تعريف النظام الاقتصادي

يعتبر النظام الاقتصادي عصب الحياة الاجتماعية في المجتمعات. بحيث يتكون من مجموعة من القيم و الأدوار الاجتماعية و الأنشطة التي ترتبط بالمشكلات التكيف مع البيئة المادية للإنسان و إشباع حاجاته المادية. حيث عرف فرانسو بيرو النظام الاقتصادي بأنه " مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت و مكان معينين، بحيث يتكون من عدة عناصر قابلة بطبيعتها للتغير و يؤثر بعضها على البعض

¹ محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار المناهج للنشر و التوزيع 2003، عمان، ص 23.

² زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية 2007، لبنان، ص ص 31-32 .

³ فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، عالم الكتب الحديث 2007، اربد، ص ص 17-19 .

و هذه العناصر¹ تتعلق أولاً بالأهداف و البواعث ذلك أن النشاط الاقتصادي نشاط غائي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة و يتسم كل نظام من البواعث و الأهداف الغالبة. ثانياً تتعلق بالفن الإنتاجي و يقصد به مجموعة الطرق و الأساليب الخاصة بتحويل الموارد إلى سلع نافعة و تتوقف هذه الطرق على درجة المعرفة الفنية و هي تتوقف بدورها على المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع. و ثالثاً بالتنظيم السياسي و الاجتماعي و القانوني، فالنظام الاقتصادي يعتمد كل تنظيم اجتماعي على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية و القانونية و السياسية، تبين شكل العلاقات فيما بين الأفراد و بعضهم و فيما بينهم و بين السلطة، و يتميز كل نظام اقتصادي بمجموعة من المؤسسات القانونية و السياسية التي تحدد نطاق النشاط الاقتصادي و طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد (نظام الملكية، نظام العمل، دور الدولة). إضافة إلى هذا يتكون النظام الاقتصادي من مجموعة المؤسسات الاقتصادي التي يتم من خلالها توظيف الموارد الإنتاجية المختلفة و استثمارها لإشباع الحاجات الإنسانية². و تحكم هذه المؤسسات الاقتصادية مجموعة من المبادئ و القواعد لأداء النشاطات الاقتصادية و نموها بما يحقق الاستخدام الكامل و الكفاء للموارد لتلبية هذه النشاطات لاحتياجات الأفراد و المجتمع المتطورة و بصورة عادلة. و تحديد ماهية النظام الاقتصادي يتم بالربط بين ما يحدد الإنتاج من ناحية الطلب الذي تحكمه الحاجات المتعددة و المتطورة و كيفية تنظيم الإنتاج، أي تحديد كيف ينتج، ماذا ينتج، لمن ينتج، و هو ما يعني ارتباطه بمعالجته للمشكلة الاقتصادية³.

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن كل الأنظمة الاقتصادية تسعى لهدف واحد و هو حل المشكلة الاقتصادية عن طريق تلبية حاجيات المجتمع مع الاستخدام الكامل و الكفاء للموارد المتوفرة، و لكن تختلف عن بعضها البعض في الكيفية و الوسائل التي تتبعها للوصول إلى ذلك الهدف، و بقاء أي نظام اقتصادي أو تغييره يتوقف على قدرته على التفاعل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة و فاعلية و لعل ذلك يفسر لنا تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ البشرية.

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 140-141 .

² رضا صاحب أبو احمد، خطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي 2006، عمان، ص 32 .

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 6-7 .

3.1.1. السمات الأساسية للنظام الاقتصادي

توجد العديد من السمات الخاصة بكل نظام اقتصادي، إلا أن هناك سمات تعتبر السمات الأساسية للنظام الأساسي، مع الاختلاف في درجة الأهمية و التركيز على كل منها قياساً بالأخرى و من ابرز السمات الأساسية للنظام الاقتصادي، ما يلي¹:

- الملكية: تتمثل في الملكية وسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية، و التي ترتبط بدرجة وثيقة و قوية بالسمات الأساسية الأخرى للنظام ذلك أن الملكية هي التي تحدد آلية اتخاذ القرار و من يتولى مهمة اتخاذ القرار ضمن الآلية المعينة للنظام كذلك تحدد الحوافز التي توفرها الآلية لعمل النظام، و تحدد أيضا الأهداف المراد تحقيقها و الوصول إليها من خلال عمل النظام و نشاطه.
- الآلية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية: ان السوق هو الآلية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الخاصة لوسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية، حيث يتم التوجه في استخدام الموارد المملوكة نحو المجالات التي تحقق أكبر فائدة، و هي المجالات التي ترتفع فيها الأسعار، و التي يزيد فيها الطلب على العرض، لأنها تحقق ربحية أكبر لها، في حين لا يتم استخدام مواردها نحو المجالات التي تنخفض فيها الأسعار، و التي يزيد فيها العرض على الطلب لانخفاض ربحية استخدام الموارد فيها، و الأمر الذي يبين آلية عمل السوق.
- الهدف: إن تحديد الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي إلى تحقيقها تمثل سمة أساسية للنظام و ترتبط بطبيعته، حيث أن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية يتمثل بالسعي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، عكس النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و الذي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

4.1.1. أهداف النظام الاقتصادي

تختلف الأهداف التي يمكن للأنظمة الاقتصادية تحقيقها من نظام اقتصادي لآخر وفقا لآليته و يتخذ من وسائل و من دولة لأخرى، و حتى في ظل نظام اقتصادي معين و مراعاة لحالة الاقتصاد و

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 9-11 .

حاجته، و رغم ذلك فإن هناك العديد من الأهداف العامة التي يمكن لكافة النظم الاقتصادية أن يسعى لتحقيقها، و من هذه الأهداف ما يلي¹:

- النمو الاقتصادي: و الذي يتمثل بزيادة حجم الإنتاج الحقيقي الذي يولده الاقتصاد معين، و زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن، حيث أن من المهم أن يزداد الناتج الحقيقي و الذي يتحقق بزيادة إنتاج الاقتصاد من السلع و الخدمات حتى يزداد نصيب الفرد من السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها و بما يسمح بزيادة مستوى المعيشة، و ارتفاع درجة رفاهية، و تحسين نوعية حياته، و هو ما يرتبط بتركيب الإنتاج و تكلفة الاجتماعية، و ظروف و شروط العمل، و توزيع و الإنتاج بين الاستهلاك و الاستثمار، و هو الأمر الذي يتوقف فيه على نمو الموارد و كيفية استخدامها، و الأهداف التي يتم استخدامها من اجله و الكفاءة التي تتحقق في الاستخدام و هذا يعني مدى قدرة النظام على تحقيق النمو الذي يتم من خلاله رفع درجة رفاهية الأفراد و مستوى معيشتهم.
- الكفاءة: تعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده و إمكاناته الاقتصادية في الفترة الزمنية المحددة، و تتحقق الكفاءة في النظام الاقتصادي من خلال كفاءته في تخصيص الموارد، ثم ضمان استخدامه التام لهذه الموارد و ضمان تحقق الكفاءة في استخدام.
- الاستقرار الاقتصادي: و الذي يتضمن تحقيق الاستقرار الداخلي، أي استقرار المستوى العام للأسعار جميع السلع و الخدمات في الاقتصاد، و الذي يتحقق بالتوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي في الاقتصاد. و التوازن بين ما يترتب على الاقتصاد دفعه إلى العالم الخارجي، و ما يحصل عليه من العالم الخارجي، نتيجة لمعاملاته الاقتصادية مع هذا العالم. و يكون أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي يعمل أي نظام اقتصادي من اجل تلافي حصول التضخم أو الكساد، و بالتالي تلافي الحصول أضرار اقتصادية و اجتماعية.
- العدالة: في إطار عمل النظام الاقتصادي قد يتم النظر إليها بطرق مختلفة حسب طبيعة النظام، حيث أن العدالة الاقتصادية يمكن قياس تحققها باستخدام المعايير الاقتصادية و التي تحقق من خلال التوازن بين المكافأة و الجهد هذه المكافأة الحكومة بإنتاجية العمل. و يمكن النظر إليها بالعدالة الاجتماعية أي مدى تحقق العدالة في مستويات العيش و درجة الرفاهية بحيث لا تحصل معها تفاوت حاد في

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 11-16 .

ذلك. و هو الأمر الذي يفرض على النظام الاقتصادي و ضمن آليات عمله ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى العدالة الاقتصادية.....الخ.

- أهداف التنمية: أي مدى قدرة النظام الاقتصادي من خلال سماته الأساسية و نشاطاته، وسائله و الإجراءات التي يتم بها هذه النشاطات على تحقيق أهداف التنمية، و مدى نجاحه في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة. و هذا يعتمد على طبيعة التنمية و إستراتيجيتها و أهدافها و وسائلها، و التي تتحدد بطبيعة النظام الاقتصادي و التي تتضمن أهداف أوسع من هدف تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يصبح تحقيق أهداف التنمية هذه شرطاً ضرورياً و لازماً لتحقيق هذا النمو.
- الحفاظ على وجود الوطني و القومي: و الذي يرتبط بمدى قدرة النظام و كفاءته و نجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع بما يضمن استقلالته و ذلك بامتلاك القوة السياسية العسكرية، الثقافية، الاجتماعية، إضافة إلى القوة الاقتصادية و هو ما يتطلب ضرورة تخصيص موارد الرأسمالية و بشرية للدفاع القومي للحفاظ على وجوده و تماسكه الداخلي.

الأنظمة الاقتصادية هي حقيقة تاريخية لمجتمع ما في مرحلة معينة من مراحل تطوره بحيث تجد مصادرها الفكرية في المذاهب الاقتصادية، و تهدف كلها إلى إدارة مشكلة علم الاقتصاد بطرق مختلفة باختلاف النظام الاقتصادي المطبق. و باستقراء التاريخ، نجد أن ظهور أي نظام اقتصادي جديد يكون لمعالجة القصور التي خلفتها الأنظمة الاقتصادية السابقة، و التي يثبت أن كل نظام اقتصادي لا يعتبر منقطع الصلة بالنظام الاقتصادي السابق عليه.

2.1 النظام الاقتصادي الرأسمالي

الرأسمالية هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية و سياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية و الكمالية، و تنمية الملكية الفردية و المحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية، معتمدا على سياسة فصل الدين عن الحياة. و لقد ذاق العلم بسببه ويلات كثيرة نتيجة إصراره على كون المنفعة و اللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنسان. و تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها و تدخلها السياسي و الاجتماعي و الثقافي و ترمي بثقلها على مختلف الشعوب الأرض. و قد تحدد مفهوم الرأسمالية في بداية القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة و

يتميز هذا النظام بالأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود و يعتمد على المصلحة الشخصية و عدم تدخل الدولة في الإنتاج و التوزيع إلا في حدود ضيقة¹.

1.2.1. الأنظمة الاقتصادية ما قبل النظام الرأسمالي

يعد النظام الاقتصادي البدائي أول نظام اقتصادي في التاريخ حيث كانت فيه وسائل إنتاج بسيطة و بدائية، فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، و إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج و اقتصاد يعتمد على الاكتفاء الذاتي و يعد النظام العبودية الذي حل محل النظام البدائي، أول نظام في التاريخ يقوم على الاستغلال و الانقسام الطبقي. و أدى التغير الحاصل في البنية المجتمع إلى حتمية تطور وسائل الإنتاج و نمو قوى الإنتاج و تشجيع العمل الفردي و الملكية الفردية، و انقسام المجتمع إلى طبقتين: الأسياد الذين يقومون بالإدارة الحكومية فقط، و العبيد في الزراعة و العمل الشاق. و اهتم هذا النظام بتبادل البضائع و نشأت الأسواق مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتجارة الخارجية إضافة إلى الإنتاج الحرفي و تطور التجارة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق. و ثم تبدأ مرحلة العصور الوسطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر التي تعتبر أولى مراحل التطور الاقتصادي و التي انطوت على تحويل المجتمعات من مجتمعات بدائية تمثل الزراعة فيها الدعامة الأساسية للاقتصاد القومي إلى مجتمعات ما قبل الرأسمالية الاقتصادية الأخرى². قد مرت القارة الأوروبية في العصور الوسطى بنظامين اقتصاديين متتاليين تاريخياً. أولاً النظام الاقتصادي الإقطاعي هو النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في العصور الوسطى من القرن الخامس و القرن الثاني عشر، و الذي عرف بممارسة اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي، و تنظيم الاجتماعي تحكمها الطبقة الإقطاعية و طبقة العبيد، و أهم ما ميز هذا النظام هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعيين الذين لهم حق اتخاذ القرارات و لهم ملكية العقارية للأراضي الزراعية و الملكية و وسائل الإنتاج و احتلال الكنيسة مكاناً مرموقاً لتأثيرها على النشاط الاقتصادي. و أخيراً النظام الطائفي (النظام الحرفي) الذي ابتداءً من الفترة القرن الحادي عشر إلى القرن خامس عشر و هو النظام جاء نتيجة انهيار النظام الإقطاعي و بداية لمرحلة الرأسمالية التجارية تميزت بالظهور النقابات

¹ عماد عمر خلف الله احمد، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي و غيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، في ملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي - الواقع و الرهانات المستقبل، بالمركز الجامعي بغرداية.

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة 2000، إسكندرية، ص 47 .

طائفية تدافع عن حقوق العمال، انتعاش حركة المبادلات التجارية و ازدهار المدن و المراكز التجارية و استقلال الحرف عن التجارة بحيث أصبح اقتصادا حرفيا¹.

بعد معرفتنا للأنظمة الاقتصادية التي سادت الفترة ما قبل الرأسمالية نتطرق إلى الأفكار الاقتصادية التي كانت في هذه الفترة و كيف أثرت في تطورها الاقتصادي فقد برز الفكر في صورتين:

أ. **الفكر الاقتصادي اليوناني:** يعتبر كل من أفلاطون و أرسطو من ابرز الفلاسفة هذا الفكر و الذين تعرضوا للمشاكل الاقتصادية.

- **الفكر الاقتصادي لأفلاطون:** تمثل الانجاز الرئيسي لأفلاطون في الوصف الذي قدمه بضرورة تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاج و الإنتاجية، و الدولة المثالية، إضافة إلى تصوره لتنظيم الدولة يقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات و لكل طبقة نشاطها، فالطبقة الأولى للحكام، و الطبقة الثانية للجنود، و الطبقة الثالثة للمنتجين. و رأى أفلاطون أن النقود وسيط للمبادلة، و توصل إلى أن للنقود قيمة ذاتية و قيمة تبادلية، و أنكر التعامل بالنقود الذهبية و الفضية خوفا من اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية و المعدنية و إهمالهم للقيمة التبادلية فتفقد النقود دورها الحقيقي².

- **الفكر الاقتصادي لأرسطو:** عرف أرسطو الاقتصاد بأنه علم الثروة و قدم المساهمات في القيمة و الأسعار، حيث عرف القيمة و أنواعها من خلال تحليله للنقود و وظائفها³، و تمثل وظائفها في كون النقود كمقياس للقيمة، و وسيلة للاختزان للقيمة، و وسيط لتبادل. و تتمثل أنواع القيمة في القيمة الاستعمالية و التي تعبر عن الكمية الإشباع الذي يتحصل عليه نتيجة استهلاك أو استخدام السلعة، أما القيمة التبادلية فهي القيمة المتحصل عليها نتيجة مبادلة السلع بعضها ببعض كالقيمة المحصل عليها عند مبادلة. و في رأيه أن النقود تكسب قيمتها نتيجة للمعدن الذي تصنع منه إضافة إلى إنكاره لمعاملة الاحتكار باعتبارها المعاملة غير العادلة، و لهذا نادى أرسطو بفكرة العمالة في تحديد أثمان السلع، و يرى أن تكون الملكية الخاصة في إطار المبادئ الأخلاقية الخالية من الاستغلال. انتقد

¹ Joseph Lajugie, Pierre Delfaud, Les systèmes économiques, Que sais-je?, Presses Universitaires de France, édition 11, p 10-27

² الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-و الإسلامي، دار الإعصار العالمي 2009، عمان، ص 148-149 .

³ الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 150-152 .

أرسطو الإقراض بفائدة و اعتبر كل فائدة تدفع على اقتراض النقود "ربا" فالنقود عنده عقيمة لا تلد و استخدامها للحصول على ثروة يعد امراً غير طبيعي¹.

ب. الفكر الاقتصادي الأوروبي:

تتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة، في فكر المدرسين و من ابرز رواده فكر سان توماس الاكوييني. حيث دار الفكر الاقتصادي لمدرسيون لفكرة الثمن العادل ليجد بذوره في الاعتدال و عدم المغالاة في السعي للحصول على الثروة المادية إلا انه حذر من خطورة التجارة و لم يعتبرها ممن الأنشطة الحورية، لأنها في رأيه قد تؤدي إلى الاندفاع نحو تحقيق الربحية دون النظر لمصالح الأفراد². و مع ذلك شهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى تغيرت هذه النظرة بسبب نمو المدن و ازدهار الحرف و توسع الأسواق فجاءت الموافقة ممتزجة بالتحذير. و هكذا شارك توماس الاكوييني أرسطو رأيه في أنها غير طبيعية إلا انه اقر بضرورتها في ظل عدد من الشروط، منها عدالة التبادل، و أن يحقق التاجر من ورائها ربح معقول يمكن من الحياة و ان تعود بالنفع على البلد، فضلاً عن إدانته لسعر الفائدة، إلا انه مع تطور الظروف الاقتصادية بدت الآثار السيئة لتحريم الفائدة في بعض الحالات: تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض، ضياع فرصة المقرض تحقيق الكسب بسبب إقراض المال، تأجيل سداد الدين. و قد فقدت فكرة الثمن العادل أهميتها مع التوسع في النشاط التجاري و تعميم إنتاج المبادلة و قيام السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي في نهاية العصور الوسطى³.

و جدير بالذكر انه في خلال فترة العصور الوسطى التي كانت بمثابة فترة التحول المرحلي في أوروبا سواء من ناحية النظام الاقتصادي أو الأفكار الاقتصادية، كانت هناك نهضة فكرية في البلاد العربية تبلورت بظهور الأفكار الاقتصادية للمفكرين العرب الذين سبقوا الاقتصاديون الأوروبيون في هذا المجال.

- الفكر الاقتصادي لابن خلدون: تحتل الحاجات الإنسانية مكانة بارزة في تفسير نشأة العمران و

تطوره، حيث توضح المقدمة أن الحاجات تمتاز بالتنوع، و من اجل إشباع هذه الحاجات فرق ابن خلدون بين السلع الضرورية و السلع الكمالية، و بين أن الطلب على كل نوع من هذين النوعين إنما يتوقف على درجة العمران و التقدم. و استند أساساً على أن النشاط الاقتصادي هو الركيزة الأساسية

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

³ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 84-85 .

للمجتمعات البشرية. إضافة إلى ذلك تطرق ابن خلدون إلى تعريف الثمن بأنه تعبير النقدي عن القيمة السلعة، فالثمن لا يظهر إلا في اقتصاد المبادلة للتعبير عن القيم المكتسبات المتبادلة في السوق. شرح نفقة الإنتاج و تأثيرها على القيمة، وكذلك اعتمد على قوى الطلب و العرض في تفسير تقلبات الأثمان، و استخدم فكرة "فائض العرض" في تحليل فكرة انخفاض أثمان السلع الضرورية. و فكرة "فائض الطلب" في تحليل ارتفاع أثمان السلع الكمالية، و أشار إلى أن فرض الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الأثمان و هو ما يعرف حالياً بنقل عبء الضريبة من المنتج إلى المستهلك. و قدم ابن خلدون "نموذجاً تحليلياً" تطور المجتمع و تقدمه الاقتصادي يقوم على عنصرين هما: تزايد السكان و مزايا تقسيم العمل¹. و نلخص أن ابن خلدون هو الذي وضع إطاراً متكاملًا لنظرية القيمة في ظل تعدد الأنشطة الاقتصادية و في ظل اقتصاديات السوق التي تحكمها مبدأ الحرية الاقتصادي، و لا سيما انه اعتبر المعادن النفيسة هي الأساس الذي يحدد قيمة رؤوس الأموال

- **الفكر الاقتصادي للمقريري:** شرح المقريري في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ الجماعات في مصر" نظريته و تفسيره لعوامل النمو و الانهيار. يتجلى حذق المقريري في أمرين: بيان أسباب المجاعة التي حلت بمصر و إدراكه لقانون جريشام². يعلل المقريري الأزمة الاقتصادي التي حلت بمصر لسبب الأول يتعلق بالسياسية يتمثل في الفساد الإدارة و ما يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية. و سبب الثاني اقتصادي يوجد في مجال الإنتاج و يتمثل في زيادة نفقة الإنتاج و ظروف العمل السيئة، و السبب الثالث يتعلق بالنظام النقدي و يتمثل في اثر العامل النقدي على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على مستوى العام للأثمان. أما بالنسبة لإدراكه لقانون جريشام، لاحظ المقريري اختفاء العملات الفضية من التداول تاركة الساحة للعملة النحاسية بحيث حذر من هذا الوضع و اعتبرها السبب الأساسي في زيادة كمية النقود المتداولة و ارتفاع الأسعار، و طالب باقتصار الصك على العملة واحدة و من المعدن النفيس.

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2.2.1. مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي

أ. المرحلة الرأسمالية التجارية: يمثل المذهب التجاري أو الرأسمالية التجارية البداية المبكرة للرأسمالية في المجتمع الأوروبي، و قد ظهرت الرأسمالية التجارية من بداية القرن السادس عشر و امتدت حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. و كانت نتيجة انهيار النظام الاقتصادي الإقطاعي بسبب ظهور الدول القومية المركزية الجديدة و الكشوفات الجغرافية و زيادة عدد السكان و تطور مركز التجارة مع العالم الخارجي. و هكذا شهدت أوروبا في هذه المرحلة فجرًا لعهد اقتصادي جديد يختلف اختلافًا جذريًا عما عرف في ظل النظام الإقطاعي، و قد ساد الاعتقاد في هذه الفترة بان قوة الدولة تكمن في مقدار ما تملكه من الذهب و غيره من المعادن النفيسة، و لهذا اهتم التجاريون اهتمامًا خاصًا بالتجارة الخارجية، و لذلك سميت بالرأسمالية التجارية. و من ثم أكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية بغية تحقيق فائض في ميزانها التجاري، و انتهجوا سياسة الانفتاح من جانب واحد، و تمثلت في تشجيع الصادرات، حتى يرد الذهب و الفضة من الخارج، و تقييد الواردات، لكي لا تتدفق هذه المعادن إلى الخارج¹.

- الفيزيوقراطية: كذهب نشأ في فرنسا في القرن 18. و ذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة و التجارة و أن الأرض هي مصدر الثروة كلها. زعيم هذا المذهب هو الدكتور "فرانسوا كيناي"، و أطلق عليهم بالطبيعيين لاعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية، و قد انتقدوا مذهب التجاريون. يقوم مذهب الفيزيوقراطيين على مجموعة من المبادئ تتمثل في الملكية الفردية، و الحرية الاقتصادية و شعار الطبيعيين "دعه يعمل دعه يمر"². إضافة إلى ذلك العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد، و الزراعة هي التي تغل ناتجًا صافيا. و أن الصناعة و التجارة هما عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة و كانوا يسمون التجار و الصناع و أرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة. لأنها لا تخلق ثروة جديدة و لهذا فإن أهم ما ترتب على نظرية الفيزيوقراطيين من نتائج أنها اختصت بفرض الضريبة على الأرض باعتبارها هي المصدر الثروة، و قد تم انتقادهم إذ يعتبر ذلك اجعافا بطبقة الزراع و الفلاحين بالإضافة إلى كون هذه الضريبة لا تكفي لمواجهة نفقات الدولة لوحدها.

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² André Joyal, Les systèmes Economiques: capitalisme, socialisme, social-démocratie, gaetan morin et associés Itée 1979, Canada, p25.

ب. مرحلة الرأسمالية الصناعية: كما اتضح من الصفحات السابقة فقد تطور الاقتصاد الأوروبي من المرحلة الاقتصادية الإقطاعي إلى المرحلة الرأسمالية التجارية، و لكن الرأسمالية لم تقف عند هذا الحد بل تطورت حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية، نتيجة الثورة الصناعية، التي ظهرت في منتصف هذا القرن، و التي أدت إلى التعجيل بنهاية الرأسمالية التجارية من جهة، و إلى تغيير و تطور الفن الإنتاجي من جهة أخرى حتى أصبح هناك زيادة هائلة في الميادين الإنتاج المختلفة، نتيجة إحلال الآلات الصناعية محل اليدوية و الأدوات البسيطة التي كانت مستخدمة من قبل في الإنتاج، الأمر الذي جعل قطاع الصناعة نتيجة هذا التطور في فن الإنتاجي مغرباً للاستثمارات، حيث جذب الكثير من رؤوس الأموال إليها، و لهذا سميت الرأسمالية في هذه الفترة بالرأسمالية الصناعية. و قد اعتمد النظام الرأسمالي في هذه الفترة على الحرية الاقتصادية التي نادى بها آدم سميث، الذي ظهرت أفكاره وسط هذا التطور، حيث دعا إلى إلغاء كافة القيود التي كانت تفرض على التجارة الداخلية و الخارجية، و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا بما يكفل الأمن و العدالة و حماية الملكية الفردية، غير أن هذا النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الحرية الاقتصادية المطلقة و بشكله الكلاسيكي القديم لم يعمر طويلاً في الدول الرائدة في النظام الرأسمالي في ذلك الوقت: كبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. و إنما ادخل عليه بعض التعديلات و التدخلات الحكومية لمعالجة مساوئه، إذ كانت الدول الرأسمالية تفرض الرسوم الجمركية، و تمنح الإعانات و الدعم لبعض القطاعات الاقتصادية، كما كانت تحدد أسعار بعض النشاطات الاقتصادية ذات النفع العام كالكهرباء و الماء و الغاز كما أنها مازالت تستخدم السياسة النقدية و المالية، كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي، و ذلك للحيلولة دون حدوث أزمات اقتصادية معينة، إذ أنها في خلال فترات الكساد الاقتصادي و تفشي البطالة تسارع إلى خفض سعر الفائدة، بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، و إلى زيادة الإنفاق العام، و منح المساعدات المالية، و التوسع في المشروعات العامة، بشكل يسهم في النهاية في زيادة القوة الشرائية في المجتمع، فتتنشط حركة الاقتصاد و يرتفع مستوى الطلب الفعلي، بينما في حالة فترات الرواج الاقتصادي و ظهور بوادر التضخم، تسارع إلى كبح جماح التضخم عن طريق رفع سعر الفائدة، و الحد من إنفاقها العام. و بهذا التدخل من قبل الدولة الرأسمالية انتهت مرحلة الحرية التجارية المطلقة، و دخل النظام الرأسمالي في مرحلة أصبح فيها التدخل الاقتصادي امراً مقبولاً في الدول الرأسمالية، بالرغم من انه كان مرفوضاً في الأصل من قبل المنظرين لهذا النظام، خاصة "آدم سميث" و تلاميذه، إلا انه

ينبغي التنبيه إلى أن هذا التدخل لا يصل إلى درجة القضاء على جوهر النظام الرأسمالي، وإنما لم يعد بهذا التدخل يحتفظ بشكله الكلاسيكي القديم المفرط في الحرية الاقتصادية المطلقة¹.

- الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة:

أ. الفكر الكلاسيكي² (التقليديون): يؤمن أصحاب هذا الفكر بالمبادئ العامة للرأسمالية التقليدية التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي، واحترام الملكية الخاصة، وتدعيم المنافسة، والاعتماد على جهاز الثمن، وتكريس حرية التجارة الخارجية. ومن أهم رواده: "ادم سميث"، "مالتس"، "ريكاردو"، "جون ستوارت ميل"، "باتست ساي".

ب. التقليديون الجدد³ (النيوكلاسيك): تطورت أفكار المذهب الرأسمالي على يد التقليديين الجدد، من خلال الاهتمام بمحددات الأداء الاقتصادي عن طريق تحليل جانب الطلب، ورغبات الأفراد. ومن أهم الأفكار التي أتى بها التقليديون الجدد، ما جاءت به المدرسة الحدية التي ركزت هذه المدرسة على تحليل القيمة من جانب الطلب، فقيمة السلعة تتوقف على مدى رغبة الإنسان في اقتناء هذه السلعة أو حاجته إليها أي على أساس تقدير شخصي، ومن ثم يرى الحديون أن قيمة السلعة تتحدد على أساس قيمة الاستعمال، التي تنعكس على قيمة المبادلة، وفق قانون تناقص المنفعة الحدية، الذي ينص على أن درجة إشباع تتناقص مع زيادة الكميات من السلعة المستخدمة (مبدأ الندرة).

ب. المرحلة المالية الاحتكارية⁴: تأتي هذه المرحلة بعد الثورة الصناعية و التطور الواسع الذي حدث، حيث تتميز هذه المرحلة المالية الاحتكارية للنظام الرأسمالي بالعديد من السمات تتمثل في سيطرة رأس المال المالي على رأس المال الصناعي و الناجم عن زيادة تركيز رؤوس الأموال في المؤسسات المالية ضخمة، و قدرة بعض المؤسسات المالية، وبالذات المصارف التجارية على توليد التمويل من خلال ما تولده من ائتمان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤسسات هي أساس القيام بالاستثمار و الإنتاج في المجالات المختلفة، و من الدور الذي يلعب رأس المال المالي في توفير التمويل، أدى إلى بروز مشروعات احتكارية و توسع إمكانية تراكم الرأسمالي في الإنتاج و المبادلات التجارية، إضافة إلى

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

² احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص، 110-118 .

³ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 115-117 .

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص، 93-97 .

استخدامه في التعاملات المالية، وهو الأمر الذي قاد إلى زيادة رؤوس الأموال هذه، و زيادة سيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد و نشاطاته. و كنتيجة لاستخدام الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الاستخدام، و بالذات في الدول المتقدمة، أدى إلى البحث عن المجالات استخدام مرحة في الخارج، و من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، و كذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق و التي تتم عن طريق الأسواق المالية و النقدية و بذلك مثل تركيز رأس المال، و ضخامته و سيطرة مؤسساته المالية و المصرفية على عمل الاقتصاد و نشاطاته، و بالذات الصناعية و التجارية منها، و كذلك بروز دور الشركات متعددة الجنسيات في ذلك، أهم و ابرز أشكال و سمات المرحلة المالية الاحتكارية للنظام الرأسمالي.

3.2.1. خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

كانت أوروبا محكومة بنظام الإمبراطورية التي ورثها النظام الإقطاعي، و قد ظهرت ما بين القرن الرابع عشر و السادس عشر الطبقة البورجوازية التالية لمرحلة الإقطاع و متداخلة معها و تلت مرحلة البورجوازية مرحلة الرأسمالية و ذلك منذ بداية القرن السادس عشر و لكن بشكل متدرج.

- خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي¹:

- ↳ البحث عن الربح بشتى الطرق و الأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر العام،
- ↳ تشجيع الملكية الفردية و ذلك بفتح الطريق لان يستغل كل إنسان قدراته لزيادة ثروته و حمايته و عدم الاعتداء عليها و توفير القوانين اللازمة لنموها، و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام و توطيد الأمن.
- ↳ تشجيع المنافسة في الأسواق.
- ↳ نظام حرية الأسعار و إطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض و الطلب، و اعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة و بيعها و للفرد أن يتصرف فيما يملكه وفق ما يشاء دون قيد أو شرط و له أن يحتكر ما تصل إليه يده من وسائل الإنتاج مهما كثرت و تنوعت.

¹ <http://www.moqatel.com>.

لـ للفرد أن يتصرف في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة، و لا يلزم بصرفها في وجوه لا تعود عليه بالمنفعة أو تكون المنفعة قليلة. مما تؤدي إلى اختلال التوازن بين الأفراد، و تجمع الوسائل الإنتاج عند طائفة تكون بأيديها الأموال الطائلة التي تحتكرها، و ذلك على حساب الطائفة الأخرى. و هنا يظهر في المجتمع فوارق في الطبقات: طبقة الممولين أصحاب الثراء، و الطبقة الثانية طبقة الفقراء.

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من مجموعة من الخصائص و التي تبدو في ظاهرها صالحة و مغرية للفطرة للبشرية كالمملكية الفردية و الحرية الاقتصادية و حافز الربح إلا أن له مساوئ عديدة أهمها ما يلي¹:

- إهمال الجوانب الأخلاقية و الدينية و الإنسانية في النظام الرأسمالي إلى درجة انه يؤثر الكسب الاقتصادي و لو على حساب الأخلاق و مقتضيات الإيمان و حياة الإنسان.
- يؤدي إلى التفاوت الكبير في الدخل و الثروة و تركها في يد فئة قليلة.
- يؤدي إلى فرض السيطرة الاحتكارية في السوق إلى درجة أن الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية يسيطر عليه عدد محدود من الشركات الاحتكارية الكبرى، مما يعطيها القدرة على فرض الأسعار و الهيمنة على الاقتصاد.
- من الانتقادات الرئيسية لهذا النظام انه دائم التعرض للتقلبات الاقتصادية الحادة و ظهور مشكلات البطالة و التضخم و المديونية، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على العديد من أفراد المجتمع خاصة أولئك الذين لا يملكون إلا خدمة العمل.
- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، و البحث عن الأسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في استعمار الشعوب و الأمم استعمارا اقتصاديا أولا، و فكريا و سياسيا و ثقافيا ثانيا، و ذلك فضلا عن استرقاق الشعوب و تسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.
- إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي، و معروف أن الربا هو جوهر العلل التي تعاني منها العالم.

¹ <http://dc123.4shared.com>.

4.2.1. نظام اقتصاديات السوق¹

يقصد باقتصاديات السوق تلك الاقتصاديات، التي تعتمد على ميكانيكية العرض و الطلب، لتحقيق توازن السوق. و هذا يعني اللجوء لقوى السوق المتمثلة في قوى العرض و الطلب، لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج و الأسعار و الطلب، من دون أن يكون هنالك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها. يتضح مما سبق أن اقتصاديات السوق ليست إلا صورة تطبيقية للفكر الرأسمالي، الذي وضع مرتكزاته الرئيسية آدم سميث و غيره من الاقتصاديين، الذين حاولوا تفسير حركة النشاط الاقتصادي من خلال نظرتهم للملكية الخاصة و الحرية الاقتصادية. فكما لاحظنا عند الحديث عن الفكر الرأسمالي أن مؤسسي هذا الفكر كلهم قد نادوا بحرية التملك، و عدم التدخل الحكومي، و محاربة الاحتكار و غيرها من المبادئ، التي تقوم عليها فكرة اقتصاديات السوق، و تعد من ضروريات عمل قوى العرض و الطلب، التي تحكم النشاط الاقتصادي. تعد الملكية الخاصة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث يسعى الفرد الرشيد، في مجال الإنتاج و الاستثمار، إلى تعظيم ربحه من خلال اختياره لأفضل توليفة من عناصر الإنتاج، التي تحقق أفضل توليفة من السلع و الخدمات المنتجة، كما يسعى الفرد الرشيد في مجال الاستهلاك إلى اختيار أفضل توليفة من السلع و الخدمات، التي تحقق له أقصى درجات الإشباع، ووفقا لدخله المحدود. و مما لا شك فيه أن يسعى كل الأفراد إلى اتخاذ القرار الاستثماري و الاستهلاكي المناسب سيكفل تحقيق المصلحة العامة، و سيعمل على تحقيق التوازن الجزئي و العام. و من هنا يمكن القول: أن اقتصاديات السوق تمثل الصورة التطبيقية المثالية للفكر الرأسمالي².

3.1. النظام الاقتصادي الاشتراكي

هو مذهب فكري يقوم على الإلح على المادة هي اساس كل شيء و يفسر التاريخ بصراع الطبقات و بالعامل الاقتصادي ظهرت في ألمانيا على يد كارل ماركس و إنجلز، و تجسدت في الثورة البلشفية التي ظهرت في روسيا سنة 1917 بتخطيط من اليهود، و توسعت على حساب غيرها بالحديد و النار و قد تضرر المسلمون منها كثير، و لكن الشيوعية أصبحت الآن في ذمة التاريخ، بعد أن تخلى عنها الاتحاد السوفيتي، الذي تفكك بدوره إلى دول مستقلة، تخلت كلها عن الماركسية، و اعتبرت نظرية غير قابلة للتطبيق و يمكن تعريفه بأنه

¹ André Joyal, op cit p41.

² <http://www.andlil.com>.

النظام الذي يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية، و يجعل من الدولة قوة قابضة بيد فولاذية على كل وسائل الحياة الاقتصادية في المجتمع و يحاول المساواة في الملكية بين أفراد في المجتمع، و قد أدخلت على هذا المذهب بعض الإجراءات عندما انخفض المستوى الإنتاجي حيث ادخل الحافز الشخصي و الحافز الربح¹.

1.3.1. الفكر الاقتصادي الاشتراكي

بعد تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي ظهرت العديد من المشكلات التي أوجبت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و إدارته. و كان التحول من النظام الرأسمالي إلى نظام يعتمد على الملكية الجماعية لمعظم عوامل الإنتاج و إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي لإدارة النشاط الاقتصادي من خلال النظام الاقتصادي الاشتراكي. تعني الاشتراكية من الناحية العلمية، النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، و الأراضي، و الآلات، و المصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة.

أخذت الاشتراكية، في الفكر الاقتصادي و التطبيق الفعلي، صورتين، صورة الاشتراكية الخيالية، و صورة الاشتراكية الماركسية نسبة إلى كارل ماركس. فقبل ظهور الاشتراكية الماركسية، كان المناهون بالاشتراكية يحاولون تصوير العالم خيالي، تسود فيه مبادئ الاشتراكية الخيالية، و تنعدم فيه مساوئ النظم الاجتماعية، و الاقتصادية، السائدة، محاولين إقناع الأفراد، الحكومات، بالمشاركة في إقامة هذا العالم الخيالي. و كان اعتمادهم، في ذلك على التأثير العاطفي المصحوب بسرد للمساوئ الاجتماعية، و الاقتصادية، التي كانت سائدة في تلك الفترة. و من هذا المنطلق فإن الاشتراكية الخيالية لم تكن ذات أساس علمي تحليلي، و إنما كانت مجرد تخيلات ليس لها أساس علمي. أما الصورة الثانية من صور الاشتراكية فكانت الاشتراكية الماركسية² (الاشتراكية العلمية)، التي حاول كارل ماركس بناءها على أساس علمي، محاولة لتمييزها عن الاشتراكية الخيالية، و لدحض الرأسمالية، التي اعتمدت المنهج العلمي أداة رئيسية في تحليلها للقضايا الاقتصادية المختلفة.

¹ عماد عمر خلف الله احمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

عبر "كارل ماركس" عن أفكاره، بإفراح المجال للدولة لتقوم بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، تحقيقاً للمصلحة الجماعية التي يجب أن تعلق على المصلحة الخاصة لكل فرد. و تقوم المصلحة الجماعية عن طريق إشباع الحاجات الجماعية، من خلال السلطة العامة التي تسعى إلى تحقيق هذا الإشباع بكافة الوسائل، كون أن يكون الربح هو الهدف الرئيسي لنشاطها و مع ذلك فإن مدلول و نطاق المصلحة الجماعية يختلف عند أنصار هذا الفكر إلى حد انقسامهم إلى مذهبين، يضيق المذهب الأول من مدلول المصلحة الجماعية، بحيث يسمح للقطاع الخاص (السوق، النقود و الثمن) بان يعمل إلى بجانب القطاع العام، و لكن في حدود و يحدد للعامل أجره حسب ما يؤديه من عمل و هذا هو المذهب الاشتراكي، و يرجع ذلك إلى الاعتقاد بان الملكية الخاصة نظام طبيعي للأموال و الاستهلاك حيث لا يمكن للفرد أن يستهلك مالا قبل أن يمتلكه، و يكون له حرية التصرف فيه. أما أنصار المذهب الثاني من مدلول و نطاق الملكية الجماعية لتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي، رافضاً أي دور للقطاع الخاص، ليحتكر القطاع العام كافة أدوات الإنتاج، محدداً أجراً لكل فرد بحسب حاجته، و هذا هو المذهب الشيوعي و لا وجود لأدوات القطاع الخاص، حيث لا الحاجة لسوق، أو نقود، أو جهاز ثمان، طالما الدولة احتكرت كل مجالات النشاط الاقتصادي، لتقرر للفرد بحسب حاجته التي يراها. و تستند النظرية الماركسية إلى ثلاثة مبادئ أساسية¹:

- **المادية الجدلية:** يرى ماركس أن الأنظمة الاجتماعية كالأفكار الإنسانية تحمل في طياتها بذور فنائها، حيث تولد داخل كل نظام القوى و العناصر التي تؤدي إلى فنائه، و إحلال نظام اجتماعي آخر محله، يولد في ظله قوى و عناصر تؤدي إلى فنائه أو تغيره و هكذا، ينتقل المجتمع من نظام إلى آخر بحكم المجرى الطبيعي للأمر. و هذه الرؤية لتطور النظم الاجتماعية عند ماركس اقتبسها من نظرية التطور الجدلي أو الديالكتيكي للفيلسوف الألماني "هيجل"، ليفسر بها ماركس انتقال المجتمعات من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، و تنبأ بفناء الرأسمالية، و قيام الاشتراكية ثم الشيوعية بعد ذلك.

- **المادية التاريخية:** تبني ماركس تفسيراً خاصاً لوقائع التاريخ و إحدائه وصف بالتفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ، حيث يرجع الأحداث و الوقائع التي شهدتها التاريخ بصفة أساسية إلى عوامل مادية تتمثل في قدرات و آليات الإنتاج، التي إليها يرجع التغير في النظم الاقتصادية، حيث أدى ظهور

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

الآلة البدوية إلى ظهور المجتمع الإقطاعي، و الآلة البخارية إلى نشأة المجتمع الرأسمالي و لا يعني ذلك تجاهل ماركس للعوامل غير المادية في تغيير مجرى التاريخ، مثل الدين و الفلسفة و الثقافة و القانون، غاية الأمر أن العوامل المادية عند ماركس تشكل العنصر الغالب و الأساسي، و هي التي تجعل العوامل غير المادية تتغير و تتكيف تبعاً لها.

- **الصراع الطبقي:** يرى الماركسيون أن الصراع بين الطبقات أمر حتمي، تقتضيه العلاقات المادية بين الإنتاج و التوزيع، و التي تتأثر بتطور فنون الإنتاج، و التي تخلق كل مرحلة يسود فيها فن إنتاجي طبقة مستفيدة و طبقة غير مستفيدة من هذا الفن، مما يجعل الطبقة الأولى مسيطرة على الطبقة الثانية، و وفقاً للتطور الجدلي الذي تتبناه النظرية فإن الطبقة غير المستفيدة تسعى إلى التخلص من حالة الاستغلال التي تعاني منها من خلال القضاء على الطبقة المسيطرة، لتبرز طبقة جديدة في ظل فن إنتاجي متغير، تبرز من خلاله طبقات متصارعة و هكذا. و بناء على هذا التصور يفسر الماركسيون الصراع بين طبقة السادة و العبيد في ظل النظام الإقطاعي، و الصراع بين الطبقة الرأسمالية و العمال (البوليتاريا) في النظام الرأسمالي، و يرى أن تطور هذا الصراع سيؤدي حتماً إلى سيادة طبقة العمال في ظل النظام الاشتراكي. و لا يعني التطور الحتمي الذي تعتقده الماركسية أن هذا التطور يتحقق تلقائياً، و إنما يلزم لحدوثه تدخل من الإنسان ذاته.

2.3.1. دعائم الفكر الاقتصادي الماركسي

يرى ماركس أن النظم الاجتماعية تخضع لقوانين ثابتة معينة، و أن معرفة هذه القوانين تساعد في التنبؤ بمستقبل النظام الرأسمالي، ليلقي المصير الذي لقيته النظم الاقتصادية السابقة عليه، و من هذه القوانين:

- **قانون القيمة و فائض القيمة:** يرى ماركس أن العمل هو مصدر القيمة لذلك فلا بد من التفرقة بين القيمة الاستعمالية و القيمة المبادلة. القيمة التي يتم من خلالها تبادل السلعة مع سلعة أخرى، و التي تعود جميعها إلى عنصر مشترك هو العمل. و تتحدد قيمة عنصر العمل المحدد لقيمة مبادلة السلعة بكمية العمل الضروري لإنتاج السلع و الخدمات التي تعتبر ضرورية لبقاء العامل و تكفله لإعاشته. و نقصد بالفائض القيمة "عمل غير المدفوع"، أو حق العمال الذي يستولي عليه الرأسماليون نتيجة لملكيتهم لوسائل الإنتاج. و يعتب الفائض الذي يستولي عليه ب العمل بمثابة الربح الذي يحققه الرأسمالي، و الذي يجرم منه العامل، و ينخفض تبعاً لذلك أجره، مما يترتب على هذا الانخفاض مماثل في

طلب الكلي للسلع و الخدمات، يقابله زيادة في أرباح الرأسمالي تؤدي إلى تراكم رأس المال الثابت (التكوين الرأسمالي).

- **قانون تناقص الأرباح:** يرى ماركس أن الاعتماد الرأسمالي على الآلات و زيادة كثافة رأس المال سيؤدي إلى تناقص الأرباح، و لكن يعوض الرأسمالي ذلك يلجأ إلى زيادة نسبة فائض القيمة، و استغلال العمال، و تخفيض الأجور، و استغلال الأسواق، الاحتكار، و رفع الأثمان للمحافظة على الحجم الكلي للأرباح.

- **قانون تراكم رأس المال:** يرى ماركس أن رب العمل الرأسمالي في صراع دائم و منافسة مستمرة مع غيره من أرباب الأعمال للاحتفاظ بمكانة في السوق، و لكي يحتفظ بهذه المكانة يعمل على بيع أكبر كمية من السلعة المنتجة بأقل سعر، حتى يجذب إليه أكبر عدد من المستهلكين و يترتب على هذه المنافسة العمل على زيادة الإنتاج، من خلال زيادة طاقات العمال الإنتاجية لديه، و من ثم فهو يحتاج إلى اقتناء الآلات المتطورة التي تزيد من إنتاجية العامل، و إلى زيادة حجم المشروع للاستفادة من مزايا المشروع الكبير في تخفيض التكاليف. و كلا الطريقتين يحتاج إلى زيادة في رأس المال، مما يعني الحاجة النظام الرأسمالي إلى تراكم رأس المال للوفاء بمتطلبات زيادة الإنتاج، و تخفيض الأسعار لضمان البقاء في المنافسة.

- **قانون تركيز رؤوس الأموال:** يرى ماركس أن الأموال الإنتاج تميل نحو التركيز في يد الكبار الرأسماليين، ذلك لأن رب العمل في سعيه نحو البقاء في السوق يعمل على زيادة حجم المشروعات، و القضاء على المشروعات الصغير التي لا تستطيع مواجهة منافسة الكبار، فيتحولون من أرباب أعمال إلى عمال. و ينتج عن ذلك زيادة طبقة العمال، و تناقص عدد أرباب الأعمال (أصحاب رأس المال)، مما يؤدي إلى تركيز رؤوس الأموال في يد فئة قليلة من أرباب الأعمال.

- **قانون الإملاق العام:** يرى ماركس انه نتيجة لاتجاه الرأسماليين نحو زيادة استخدام الآلات، فإن الآلة تحل محل عدد من العمال، الذين يستغنى عنهم رب العمال، ليتحول هؤلاء العاملون إلى قائمة المتعطلين بعد أن كانوا منتجين. و تضاف الطبقة العاطلة الجديدة إلى صغار الرأسماليين الذين تحولوا بسبب شدة المنافسة إلى عمال يطلبون العمل، مما يزيد من عرض العمل، تقل الأجور، و يستفيد أرباب الأعمال من هذا الوضع في زيادة استغلال العمال، من خلال تقرير تخفيض على أجورهم، و إلا طردوا من

أعمالهم ليحل محلهم عدد من العاطلين، فيضطر العمال إلى تقبل تخفيض الأجور، مما يقلل من دخولهم، و تزيد معدلات الإملاق (الفقر) و مستوياته في المجتمع.

- **قانون انهيار الرأسمالية:** يترتب على الوضع الذي تفرضه طبيعة النظام الرأسمالي من علاقات غير متوازنة أو غير عادلة بين أرباب الأعمال و العمال إلى صراع حتمي تفرضه طبيعة الأشياء، لا يمكن تفاديه. لان ما يقوم به رب العمال من زيادة في الإنتاج و استغلال لأجور العمال هو تصرف طبيعي تحتمه ضرورة تعامله مع ظروف المنافسة، و رغبته في البقاء، كما أن الآثار التي تقع على العمال نتيجة الممارسات الرأسمالية، من بطالة و استغلال و فقر، تؤدي إلى الصدام بين فريقين: قلة رأسمالية و أغلبية عمالية. و يتوقع ماركس أن تكون الغلبة في النهاية لطبقة العمال، الذين يخلقون وضعاً جديداً تتضاءل فيه طبقة الرأسمالية إلى أن تفتى، تسود الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، و ينشأ المجتمع اللاتبقي، و من ثم تنتهي الدولة.

3.3.1 خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي

النظام الاقتصادي الاشتراكي بعدد من الخصائص أهمها¹:

- **الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج:** يركز النظام الاشتراكي على ان ملكية وسائل او أدوات الإنتاج هي ملك للمجتمع ككل، و لا يجب أن تنفرد به فئة من المجتمع لمجرد أنها تحوز القدرة المالية التي تمكنها من السيطرة على هذه الوسائل. و يترتب على ذلك أن الدولة مالكة وسائل الإنتاج تقوم بدوره المنظم الذي يدير رأس المال العام لصالح أفراد المجتمع جميعاً، من خلال توزيع الناتج القومي على كل فرد من أفرادها على حسب مساهمته في الإنتاج.

- **الإدارة الاقتصادية وفق خطة المركزية:** يدار الاقتصاد في النظام الاشتراكي بناء على خطة مركزية تضعها الأجهزة المختصة في الدولة، بحيث تكون هذه الخطة شاملة و ملزمة. لأنها تغطي كافة المجالات الاقتصادية، و تحدد الكميات المنتجة، و كيفية إنتاجها، و وسائل توزيعها، و الجهات القائمة بتنفيذ العملية الإنتاجية أو توزيع، سواء كانت جهات عامة، أو من القطاع الخاص الذي يسمح له في بعض الأحيان بان يكون له دور محدود.

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 166-179 .

- **يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية:** يعمل هذا النظام إلى إشباع الحاجات المادية، و الحاجات المعنوية التي تتحقق بوسائل مادية، عن طريق إنتاج الوسائل اللازمة لهذا الإشباع، و توفيرها في يد كل فرد بالثمن المناسب. و يتطلب النجاح في هذا الهدف العمل على زيادة الإنتاج و تنويعه و تطويره باستمرار لضمان تلبية الحاجات المتنوعة و المتزايدة لأفراد المجتمع و يساعد على تحقيق هذا الهدف سيطرة الدولة، أو القطاع العام، على معظم أدوات الإنتاج، لا تعوقه ملكية خاصة. غير أن المشكلة الأساسية لتحقيق أهدافه هو حسن إدارة نشاطه الاقتصادية بروح الملكية الخاصة، و هو ما يفترقه هذا النظام مما يجعل إنتاجه قاصراً أو متخلفاً.

- **عيوب النظام الاقتصاد الاشتراكي:**

لـ **ينعدم لديه الحافز الفردي** الذي يدفع صاحب رأس المال إلى بذل جهد لإنجاح مشروعه، و تطويره و تقدمه، فالمال الذي تملكه الدولة، يديره موظفون لديها يتقاضون عن هذا العمل أجراً مضموناً سواء ربح المشروع العام أو خسرو. و هذا الأسلوب يؤدي إلى جمود إدارة هذا المال، و عدم حماس القائمين عليه لتطويره، مما يترتب عليه تخلف الوحدات الإنتاجية، و انخفاض إنتاجها و أرباحها، و تكبدها لخسائر، يتحملها الاقتصاد ككل، و تحمل الميزانية العامة أعباء إضافية تتمثل في إعانة المشروعات الخاسرة، مما يؤدي إلى عجز الميزانية العامة أو زيادة هذا العجز.

لـ **تبنى أسلوب التخطيط المركزي القائم على الأوامر و التوجيهات و النظرة الشمولية،** تحرم المجتمع من مبادرات الأفراد للتطوير، و مراعاة الخصوصية التي تتسم بها بعض القطاعات أو المناطق عن غيرها، و تركز البيروقراطية، التي تعوق حركة النشاط الاقتصادي و تحد من انطلاقه.

لـ **صاحب تطبيق هذا النظام في العديد من الدول** تقييد للديمقراطية و الحريات الفردية، و غياب الرقابة الفعالة على الأداء العام، مما زاد من معدلات الفساد بين الموظفين العموميين، و حرم الأفراد المستهلكين من حقهم في الحصول على السلع الجيدة بالأسعار التي تناسب القدرات المالية لكل منهم لذلك لم يكن غريباً أن ينهار النظام الاشتراكي في معظم الدول التي أخذت به، و أهمها الاتحاد السوفياتي رائدة هذا النظام، تحولت إلى جمهورياته إلى اقتصاد السوق، كما أن الدول التي لازالت تشبث بتطبيقه كالصين و كوريا الشمالية و فيتنام و كوبا أخذت تتخلى عن نظامه الصارم، و تشجيع الاستثمار الخاص لتنمية اقتصادياتها.

إن الأفكار الاشتراكية كانت مجرد آراء نظرية و غير واقعية، إلا أن كارل ماركس إليه الفضل في بلورة تلك الأفكار بحيث كان لها صدى تطبيقي. وكانت عبارة عن حل للازمة الاقتصادية 1929. حيث كان من الضروري تدخل الدولة الذي أدى إلى انهيار المذهب الكلاسيكي، و بعد الحرب العالمية الثانية انتشر تطبيق الفكر الاشتراكي.

4.1. النظام الاقتصادي المختلط

نستعرض في هذا البحث نقطة جوهرية هي المرونة في النظام الاقتصادي المعتمد كإطار تنظيمي للعمليات الاقتصادية، إذ كفاءة الإطار الذي تتم في إطاره إدارة النشاط الاقتصادي لها أهمية حاسمة في رفع كفاءة الأداء و رفع المعنويات، و هذا ما تمت ملاحظته في العديد من دول العالم في هذا المجال. إذ استطاعت أن تحقق التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصادية و أيضا انتهجت الموازنة بين الملكية رأس المال الخاص و رأس المال العام و المزج الأمثل بين التوجه الاشتراكي و اقتصاد السوق و هذه هي معادلة النظام الاقتصادي المختلط.

1.4.1. تعريف النظام الاقتصادي المختلط

إن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يجمع بين السمات عدة أنظمة، و لم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية (الأصلية)، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية، أو في الاثنين معا، و في الشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما مختلطا¹.

اقتصاد مختلط هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع بين نظامين اقتصاديين مختلفين هما الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق. يعتمد الاقتصاد المختلط على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضبط الأسعار و منع الأزمات الناتجة عن الدورات الاقتصادية الرأسمالية. يتبين لنا من خلال هذين التعريفين للنظام الاقتصادي المختلط: بأنه خليط من سمات متعددة لأنظمة مختلفة، و لم تكن له أسس منطقية، أو اطر فلسفية يستمد منها مناهجه لتنفيذ القضايا المتعلقة بالإنتاج و الاستهلاك و التوزيع. و لكنه يمثل النظم الاقتصادية الفعلية التي طبقت و لا تزال تطبق في اقتصاديات العالم حسب آراء كثير من الاقتصاديين و

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 211.

السياسيين و هذا ما يعطيه أهمية بالغة للدراسة و التعرف على سماته و خصائصه و معرفة بعض الأسباب المؤدية إلى توظيف في النظم الاقتصادية المختلفة عبر العصور. و تبرز أهمية دراسة مثل هذا النظام الاقتصادي المختلط لاعتبارات عديدة منها:

لـ إن الدول الرأسمالية اتجهت في حالات كثيرة على تطبيق هذا النظام في اقتصادياتها، خاصة بعد أزمة ثلاثينات القرن الماضي، حيث أخذت بالعديد من الإجراءات و الممارسات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي و آليات عمله، كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية و تحويل بعض المشروعات من الملكية الخاصة إلى الملكية الدولة، و العمل على توزيع العادل بين أفراد المجتمع...

لـ اتجهت أيضا دول المنظومة الاشتراكية إلى الأخذ بالعديد من سمات الاقتصاد الرأسمالي و مؤشرات، كتقليل درجة المركزية في التخطيط الاقتصادي المتمثل في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى ملكية الخاصة، وكذلك الاعتماد على مؤشرات السوق، و الأسعار و الربحية المالية... الخ.

لـ العديد من الحالات التي تحققت في أكثر من الدول، و خاصة التي تمثلها معظم الدول النامية و التي لم ترسم طبيعة أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل واضح و نهائي، إذ أن واقع اقتصادها يتضمن بعض سمات الاقتصاد الاشتراكي، كدور الدولة الواسع في الممارسة الأنشطة الاقتصادية، كما تبرز سمات الاقتصاد الرأسمالي في الوقت نفسه في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتلك الدول، كاعتماد على نظام السوق و الحرية للقطاع الخاص. و هذا يعني أن الواقع اقتصاديات هذه الدول يكون بين ملكية الاشتراكية و خصوصية الرأسمالية.

لـ توجهات بعض الجهات في الدول الرأسمالية، كذلك الأحزاب الاشتراكية في العديد من الدول الأوروبية، حيث تؤكد على إقامة نظام يجمع بين بعض السمات النظام الاشتراكي (التي من أهمها العدالة) و بعض سمات النظام الرأسمالي (و التي من أهمها الديمقراطية) و هذا الاتجاه هو ما يسمى بـ"الاشتراكية الديمقراطية" و هذا يعني التوجه للأخذ بالنظام الاقتصادي نظريا، و إلى حد ما عمليا.

لـ و استنادا إلى ما سبق، فإن الكثير من الآراء و الأفكار و الاتجاهات ترى أن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم الاشتراكي و الرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة بحيث يتم من خلاله استغلال المزايا

و تفادي سلبيات كل نظام، أو بمعنى الأخر: هو النظام الذي ينتقي الإيجابيات الأنظمة المختلفة و يتعد عن التطرف في النظم الأخرى من اجل اقتصاد مثالي.

2.4.1. سمات الأساسية النظام الاقتصادي المختلط الأساسية

إن النظام الاقتصادي المختلط الذي أخذت به معظم دول العالم حالياً، حتى الدول الرأسمالية المتقدمة حسب ما يرى بعض الباحثين يتسم بعدد من السمات و الخصائص¹:

← أهمية وجود الملكية العامة للدولة و المشروعات العامة، و كذلك وجود الملكية الخاصة و المشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد و أداء نشاطه.

← وجود قدر من التخطيط أو التوجه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد بمحدود معينة على السوق و الحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

← و من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها و لكن تحت مراقبة الدولة، و كذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، و هذا غالباً ينتج صراعاً بين أصحاب المشاريع الخاصة و الحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، و هذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

← القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، و التي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي و تضمن الأمن الداخلي و تحقيق العدالة.

← من سمات النظام الاقتصادي المختلط، المحافظة على حقوق العمال، و ذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية و وضع حد للأجور، و التقليل من ساعات العمل، و الحد من استغلال العامل و توفير التأمين و الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل.. الخ.

← قيام النظام الاقتصادي المختلط و من خلال الدولة بتوفير الحرية المستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقاً لربغاته، و توفير الإعانات لمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، و ما إلى ذلك كما

¹ فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص 220-227.

يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، و توفير القوانين لعمل آلية السوق، و جهاز الأسعار و غيرها.

3.4.1. مميزات النظام الاقتصادي المختلط و عيوبه

من المسلم به أن لكل نظام اقتصادي إيجابيات و سلبيات، أو مميزات أو عيوب، و كذلك لهذا النظام الاقتصادي المختلط مميزات و عيوب، نذكر منها:

أ. المميزات:

- محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة، و ذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة و الحكومة، و كل يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته، مراعيًا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة و ضبط الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق المصالح المشتركة.
- حماية العمال من استغلال "البرجوازيين" و المحافظة على حقوقهم، و ضمان مستقبلهم بعد التعاقد و ذلك من خلال التأمين الاجتماعي و الضمان الاجتماعي.
- حماية المنتجين، و رعاية جهاز الأسعار و نظام السوق، و من الأمن العام، و كذلك توفير الحرية للمستهلك حيث يتم حسب ذوقه، توفير الإعانات له.

ب. العيوب¹:

- لـ صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين الدور الجهات الخاصة و ما تؤديه من أنشطة، و بين دور الحكومة و ما تقوم به من نشاط اقتصادي.
- لـ صعوبة إيجاد التناسب بين الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، و نشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من اجل ضمان عدم سيطرة احدهما على الأخر، أو إعاقه عمله، و هذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة و الحكومة.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 228-229.

لـ صعوبة الوصول إلى الإجراءات و الأساليب التي يمكن إتباعها من اجل تحقيق التعاون و التناسق،و إلغاء التعارض و التناقض بين عمل الجهات الخاصة،و عمل الحكومة،و كذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل للمالكي هذه المشروعات،مع اقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

لـ صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة،و مدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها،و كذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أجديات أعمالها الاقتصادية،فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

نستنتج أن النظام الاقتصادي المختلط هو سلوك قديم النظم الاقتصادية عبر التاريخ في حالات مختلفة تبعا لظروف الزمنية و المكانية،إضافة إلى ما يميز به من مرونة التي تمكنه من مواجهة التحديات و الصعوبات و التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية من جهة،و التوازن الذي يعتبر شرط لاستقرار المجتمعات و نموها و تحقيق العدالة الاجتماعية و الحد من طغيان الملكية الخاصة من جهة أخرى.

*

* *

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الأسس النظرية للنظام الاقتصادي، و ما يهدف إليه من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي،و التنمية الاقتصادية.فقد مر العالم بعدة أنظمة اقتصادية،(النظام الاقتصادي الرأسمالي الاشتراكي،المختلط) و كان كل نظام كبداية لانحيار النظام الاقتصادي الذي قبله،و يرجع سبب هذا الاختلاف و التعدد في الأنظمة إلى وجود المشكلة الاقتصادية و التي تعني الندرة النسبية للموارد الاقتصادية مقارنة بالحاجات الإنسانية المتعددة و المتزايدة و المستمرة،فكل نظام له نظرتة، حلوله الخاصة لهذه المشكلة .فالنظام الاقتصادي الرأسمالي أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،و الحرية الاقتصادية للفرد في

مزاولة نشاطاته الاقتصادية، و اعتماده على جهاز الثمن في السوق. و النظام الاقتصادي الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و تدخل الدولة في مزاولة النشاطات الاقتصادية. اما النظام الاقتصادي المختلط فيعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بالخلط بين أسس كل نظام ، كتشجيع الملكية الفردية في الاقتصاد و ذلك بتدخل الدولة كمراقب، و أصبح هذا النظام شبه مطبق في جميع دول العالم حتى الدول الرأسمالية نظرا للالزمات التي اجبرت فيها على تدخل الدولة و تأمين بعض المشروعات..الخ.

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للأنظمة الوضعية

إن التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة و توجهه نحو العولمة، كان له الأثر البالغ على أعمال البنوك خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المالية التي عرفت رواجاً و ازدهاراً في الأسواق المالية، و بحكم العولمة المالية ازداد تبني أفكار الانفتاح و المنافسة الحرة. لكن نتج عن زيادة هذا الانفتاح و تحرير الأسواق بصورة كبيرة حدوث عدة أزمات أهمها الأزمة المالية 2008 التي أصابت القطاع الرهن العقاري في أمريكا، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات و الدول، بحيث اعتبرت أزمة مالية عالمية بكل مقاييس من حيث الأثر و طرق العلاج، مما أدت إفلاس العديد من البنوك، بالإضافة إلى انهيار و تعثر كبير في الأسواق المالية. وعلى اثر اخطر عاصفة مالية تتعرض لها الأسواق المالية الرئيسية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أصبح العالم يعيش على واقع أخبار أسواق المال بالنظر لخطورتها، إذ لعب القطاع المصرفي دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة في هذه الأسواق، فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة أدى إلى ظهور بوادر الأزمة المالية، و من هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة كونها ناجمة عن التوسع الكبير في الأصول المالية. إلا أن صمود البنوك الإسلامية أمام هذه الأزمة، و تمكّنها من مواجهة تداعياتها، أدى إلى تنامي الوعي بأهمية الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغربية. إن هذه الوضعية تستدعي الوقوف عندها لتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العالمي، و تعرف على ماهية الاقتصاد الإسلامي، و مدى إسهامها في تحليل أسباب الأزمة و طرق معالجتها، و تطبيقها كبديل للأنظمة الاقتصادية الوضعية.

1.2. ماهية الأزمة المالية العالمية 2008 و تأثيرها على الاقتصاد العالمي

سيطرة الأنظمة الاقتصادية التي وضع قواعدها مجموعة من المختصين في النظام الاقتصادي الدولي، و المتمثلة في النظامين الرأسمالي و الاشتراكي. حيث واجهت هذه الأنظمة عدة أزمات أبرزها الأزمة العالمية في

سنة 1929 و التي دامت حتى سنة 1932. و من تلك الفترة و هي تقع في أزمات متعددة حتى انهيار النظام الاشتراكي نظرا لوجود عدة سلبيات فيه. فأصبحت أغلبية الدول مجبرة على إتباع النظام الرأسمالي ليس لأنه النظام الأمثل و خال من السلبيات، و إنما لأنه الاختيار الوحيد بعد الهيمنة الاقتصادية التي فرضها. و مر النظام الرأسمالي هو الآخر بعدة أزمات لكنها لم تكن شديدة الحدة، لكن في سنة 2008 وجد نفسه أمام أزمة مالية كبرى و التي تسببت فيها مجموعة من البنوك الاستثمارية و شركات التأمين نتيجة للانفلات المتتالية التي تعرضت لها. إلا أن هذه الأزمة بينت بوضوح أن هذا النظام يحمل بين ثناياه بذور فئائه حيث انه مبني على أساس سلب ثروات الشعوب، الربا، الاحتكار، الغش، و التدليس.

1.1.2. بداية الأزمة المالية العالمية 2008

في الاقتصاديات الرأسمالية خصوصا البلدان الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة و بلدان أوروبا الغربية و اليابان، يستطيع المستهلك شراء ما يحتاجه من السلع و الخدمات و ذلك عن طريق حصوله على قروض من البنوك و منها صناديق الاستثمار في تلك البلد. و لعل النشاط العقاري المتمثل في بناء المساكن أو الأراضي العقارية التي يحتاجها الأفراد لسكنهم يعتبر من أهم الأنشطة التي يعتمد في تنفيذها على الاقتراض من البنوك. و بهذه الطريقة تم اقتراض مبالغ كبيرة جدا من البنوك لبناء المساكن و تطويرها و ذلك بضمان المساكن نفسها. و حتى تستفيد البنوك من هذه الضمانات قامت بتحويلها إلى سندات استثمارية بيعت في أسواق الأوراق المالية (البورصات)، و قام المستثمرون الذين اقتنوا هذه السندات بتأمينها في شركات التأمين، لتجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه السندات و تضر بالمستثمرين. تحدد عادة تواريخ لسداد القروض و الفوائد المترتبة عليها، لضمان استرداد أموال البنوك في هذا النوع من الإقراض، و لم تأخذ بالحسبان أهمية التحليل المالي و معرفة قدرة المقترضين على السداد في التواريخ المحددة لذلك و إعطاء هذا الموضوع القدر المناسب من الاهتمام، و كانت النتيجة هي امتناع العديد من المقترضين عن السداد لعدم قدرتهم على ذلك، و أضحت هذه القروض ديونا لا يمكن استرجاعها، و هذا ما تسبب في نقص السيولة في اغلب البنوك¹، و لا سيما تلك البنوك

¹ Amira Raboudi hejer Meddeb, la crise financière 2008 :d'un simple risque de crédit bancaire à une crise mondiale, Faculté des sciences économiques et de gestion de Nabeul- Maitrise en Finance2008, <http://www.memoireonline.com>

التي لم تراعي التوازن المطلوب بين السيولة و الإقراض ، و التي تحدت بتجربة البنوك العالمية عبر تطورها بما جعلها معيارا نمطيا يجب الأخذ به، بمعنى انه لا يجب إقراض أكثر من 55% - 60% من السيولة التي يملكها البنك، و يحتفظ البنك في هذه الحالة بنسبة 40% من السيولة لتلبية طلبات المودعين و كسب ثقتهم و منع أية حالة من إفلاس يمكن أن تواجه البنك. و فجأة وجدت العديد من البنوك نفسها غير قادرة على تلبية طلبات المودعين، و حتى تعالج هذه البنوك مشكلة انخفاض السيولة لديها، قامت بعرض العقارات التي لم يسدد أصحابها القروض التي استلموها من البنوك ذات العلاقة ، و لكنها لم تجد المشترين ، مما أدى إلى انهيار العديد من هذه البنوك مثل بنك "ليمان براذرز" من جهة، و انخفاض أسعار العقارات من جهة أخرى، الأمر الذي دفع حاملي السندات إلى التوجه إلى شركات التأمين للتعويض عن خسائرهم، و هذا أدى انهيار المؤسسات التأمينية و منها اكبر المؤسسة تأمين في العالم و هي مؤسسة **AIG** الذي أمتها الحكومة الأمريكية لضمان بقائها نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي. و بذلك تعرضت العديد من البنوك و شركات التأمين إلى الإفلاس، و لم تتوقف الأزمة عند حدود البنوك و المؤسسات المالية، و إنما انتقلت بدورها إلى شركات الإنتاج في الاقتصاد، كما حدث لشركة "جنرال موتورز" و غيرها من الشركات التي أصبحت تعاني من انخفاض مبيعاتها بصورة كبيرة و لم تجد من يقوم بإقراضها، مما دفعها إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين لديها، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية نظراً لانخفاض الدخل أو انعدامه ، و ادخل الكثير من الاقتصاديات في حالة ركود¹. نتيجة عدم وجود سيولة مما أدى إلى انخفاض الاستثمار و الاستهلاك، و انتقلت الأزمة إلى دول أوروبا الرأسمالية المتقدمة و اليابان و كثيرا من البلدان التي ارتبطت اقتصادياتها مع اقتصاديات المتطورة ، و تحولت الأزمة أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية نتيجة العولمة و ارتباطات ما بين الأسواق المالية... الخ.

1.1. أسباب الأزمة المالية العالمية

أما بخصوص أسباب الأزمة المالية فقد اختلف الاقتصاديون في تحديد علمي و دقيق لأسباب الأزمة الاقتصادية و المالية الراهنة، غير أن معظمهم صنفها إلى أسباب مباشرة و غير مباشرة تمثلت بالطبيعة غير المستقرة للنظام الرأسمالي، حيث شهد سوق العقارات في أمريكا روجا ترتب عليه ارتفاع في أسعار العقارات مما دفع بالعديد الاستثمار في هذا السوق و ذلك بالاقتران من البنوك دون ضمانات كافية (تسمى هذه

¹ Pascal Salim; la crise financière : causes ; conséquences ; solutions ; Institut libérale ; Copy right 2009 ; Genève-Suisse ; p6-7 .

بالقروض الرديئة). و نتيجة للعرض الكبير و الطلب المتواضع على العقارات دفع بأسعارها نحو الانخفاض مما دفع بالبنوك إلى رفع الفوائد لمواجهة المخاطر المحتملة مما أسهم في إفلاس البعض و إعلانهم بعدم قدرتهم على دفع الأقساط. إن استيلاء البنوك على الكثير من العقارات و بيعها بالمزاد العلني أسهم بخفض العقارات، إضافة إلى عدم تحصيل البنوك لكامل أموالها حتى بعد عمليات الاستيلاء و البيع. و من هنا بدأت المشكلة، بنوك ضعف سيولتها و أفراد لا أموال لديهم لإيداعها، مما دفع ببعض البنوك إلى إعلان إفلاسها، و من هنا اقبل المودعون على سحب ودائعهم بشكل كبير مما دفع بالبنوك إلى الاقتراض من بعضها و من البنك المركزي، و هذا انعكس سلبي على أسهمها في الأسواق المالية و اضعف من رأس مالها إلى أن أعلن البعض الإفلاس و التصفية. ان الانهيار في البنوك يجعل الحصول على القروض صعباً لارتفاع معدلات الفائدة، مما يقلل من السيولة مع الأفراد و هذا بدوره يخفض من الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و يقود تدريجياً إلى الكساد في الاقتصاد. و يتبين مما سبق أن الأزمة بدأت في أزمة الرهون العقارية و من ثم أزمة البورصات و من ثم أزمة السيولة، و من ثم الأزمة الاقتصادية. إلا انه في حقيقة الأمر تكمن الأسباب في فلسفة النظام و مخرجاته و هنا تجدر الإشارة إلى الآتي¹:

لـ إقصاء الدولة و عدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية و الاعتماد على السوق و آلية اليد الخفية، كلها أسباب رئيسية في ظهور هذه الأزمة.

لـ التعامل المفرط بالفائدة: حيث أكد الاقتصادي كينز حينما قال: "إن معدل سعر الفائدة يعوق النمو الاقتصادي لأنه يعطل حركة الأموال نحو الاستثمار في حرية و انطلاق، فإن أمكن إزالة هذا العائق فإن رأس المال سيتحرك و ينمو بسرعة. و له تأثير على سوء توزيع في الدخل و تمركزه بيد الأغنياء و رغبة هؤلاء بتعظيم ثرواتهم بكافة الطرق المتاحة يدفع للتعامل بالفائدة و غيرها، و بذلك من يحتاج المال من مستهلكين أو منتجين سيدعن لشروط التمويل مهما بلغت قساوتها.

لـ الاستهلاك المفرط: لقد أشار روستو إلى مراحل النمو و التطور و جعل من الاستهلاك العظيم أو المفرط المرحلة الأخيرة التي تتوج مراحل التطور السابقة، و هكذا نلاحظ أن المجتمعات الغربية تتسابق في ذلك كونه مقياساً لرفاه و السعادة، و في حال وجود الرغبة في الاستهلاك و غياب القدرة عليه

¹ عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية و المالية الراهنة 2008 و موقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية اريد الجامعية/جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن، ص 16-20 .

يأتي دور البنوك لتوفير المال اللازم من خلال الفائدة ،و بذلك تتحقق مصلحة المستهلك و المنتج و المقرض. إن الإفراط في الائتمان دون ضمانات كان سبب رئيس في الأزمة.

المضاربات: ضمن إطار من التعاملات تحت مسميات مختلفة مثل نظام الهامش و المشتقات و التحوطات و الخيارات و العقود المستقبلية...،و هذا أدى إلى تضخم الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالإنتاج و الاستثمار و العمل. حيث أن أكبر المؤسسات المالية تتعامل بهذه التعاملات مما سيؤدي إلى خفض معدلات النمو في الإنتاج و التشغيل،و بالتالي سيدفع في الاقتصاد نحو الركود و الكساد.و يؤدي القيام بالمصالح المادية و غياب القيم الأخلاقي، كالجشع، عدم كفاءة الإدارة، الاحتيال، الفائدة المرتفعة، الرشوة، و البيوع الفاسدة...، كلها أسهمت في تلك الأزمة.

فتح شركات الائتمان المصرفي العقاري: ان ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع التمويل العقاري أدى إلى ارتفاع التمويل العقاري، الأمر الذي مثل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل و شروطه السهلة.و من جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود أسواق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض و بيعها لعدة مرات و النتيجة إن الفجوة بين الأسعار الحقيقية و الأسعار السوقية قد تفاقمت بسبب هذه المضاربات.و غاية البنك من بيع هذه القروض هي مضاعفة إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القروض التي يسددها المقترض و يستفيد أيضا من بيع السندات ليحقق دخلاً إضافياً من العمولات و الرسوم.و حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد،و ذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية(الرهون العقارية الأقل جودة أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار،و الواقع أن حجم القروض كان يعطي أولوية على نوع القروض¹.و حتى يطمأن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على هذه القروض و السندات في حالة التعثر و عدم السداد.و من المتوقع أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى الإفلاس و بيع العقار.و نتيجة التخلف العديد عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي إضافة إلى تدهور أسواق السندات العقارية،و أصبحت تفقد قيمتها السوقية. ناهيك عن

¹Chapra Umer, The global financial crisis :can Islamic finance help?2009, <http://www.newhorizon-islamicbanking.com>.

قيام العديد من المؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت ، و أصبح البيت إما مرهون لأكثر من جهة ،أو عليه أكثر من رهن . و خلاصة ذلك أن البنوك أهملت في التحقيق من الجدارة الائتمانية للمقترضين و أغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت و توسعت في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات و عجز المقترضون عن السداد، نستنتج أن مبالغة البنوك في منح القروض انعكست بشكل مباشر على قدرتها على خلق الودائع.

لـ الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية: يقصد بالتوريق: تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقترضين آخرين و ذلك في شكل أوراق مالية لتداول في أسواق المال. فالبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، و بالتالي للتوسع في الإقراض، و ذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، و هكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق الاقتراض من البنك، و لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، و تستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى ، و هكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر. و لقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة و تجميعها و توزيعها على حائزي الأوراق و الجهات الضامنة . و هكذا تضاءلت حوافز الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر بل و عدم الاكتراث بالدقة في تقييم الضمانات، و هي عادة الأصول العقارية الممولة بالقروض.

لـ نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية. إضافة إلى شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، و الفساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات مما جعلها لا تهتم كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها.

لـ أزمة الثقة: إن الأمر يصبح خطيراً إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي و الذي يقوم على ثقة الأفراد، و يزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول. إضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي.

لـ نظام جدولة الديون بسعر فائدة اعلي، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع و هذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى¹.

3.1.2. تأثيرات الأزمة المالية العالمية

- الآثار على مستوى الاقتصاد الأمريكي: لقد أدت الأزمة إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي. فلقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.3% في الثلث الثالث من سنة 2008. و يعكس هذا الركود انخفاضا في القوة الاستهلاكية و إنفاق الشركات و النشاط الإسكاني. و يعد هذا الانكماش مرتفعاً مقارنة بنسبة النمو المحققة في الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من سنة 2008 و المقدرة ب 2.8%. لقد أدى هذا الركود على انخفاض الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 3.1% و إلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14%. و يتوقع الاستمرار لهذا الوضع لمدة 3 سنوات أو أكثر. و لا يمكن تجاوز الركود الاقتصادي إلا بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي و الواردات المحلية مما يعني في النهاية ارتفاع الطلب المحلي. إضافة إلى ذلك تسببت الأزمة في انخفاض في قيمة العقارات بمقدار 1.2 تريليون دولار بسبب بيع المنازل في المزاد نتيجة إخفاق مالكيها في تسديد قروضهم. إن قيام المؤسسات التصنيف بتخفيض درجة الجدارة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية مما أدى بالمؤسسات و صناديق التحوط التي استثمرت في تلك السندات إلى عرضها للبيع مما شكل ضغوطاً إضافية على القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. سحب المستثمرين لأموالهم من الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى ارتفاع كبير للدين مقابل الدولار و هو ما زاد من درجة الشك في مدى قدرة الدولار على الاستمرار في القيام بدور عملة الاحتياط و المدفوعات الدولية الرئيسية. و يمكن تلخيص آثار الأزمة:

¹ <http://www.alaswaq.net>.

← إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية .

← إفلاس شركات التأمين التي عجزت زبائنها عن سداد القروض المستحقة وكذلك الأقساط.

← امتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة و وضع شروط في تقديم القروض.

← انتقال العدوى إلى القطاعات أخرى تجارية و صناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، و

هذا اثر سلبي على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية و الخدماتية و تجارة السيارات و

غيرها.

← ظهور بؤادر الكساد الاقتصادي و تراجع النمو الاقتصادي، كما كانت نسبة البطالة.

- الآثار على مستوى الاقتصاد العالمي: لقد تحولت الأزمة المالية لهون العقارية في الولايات المتحدة

الأمريكية إلى أزمة اقتصادية و مالية عالمية ، و أدت إلى¹ : انكماش الاقتصاد العالمي و تعرض البلدان

الفقيرة لموجات شديدة متلاحقة من الضغوط الاقتصادية. نما الطلب سريعاً لدى البنك الدولي للإنشاء

و التعمير، و هو احد أعضاء مجموعة البنك الدولي الذي يعني بتقديم المساندة للبلدان المنخفضة و

متوسطة الدخل المتمتع بالاهلية الائتمانية. كما أن الأزمة المالية والتي انتقلت عدواها إلى اغلب

الأسواق المالية في مختلف دول العالم لم تكون مقتصرة على قطاع معين، و إنما شملت جميع القطاعات

الاقتصادية مما اثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع الاستهلاك مما اثر سلباً على

الموازن التجارية للدول الأخرى و على أسواقها المالية خاصة إذا علمنا أن واردات الولايات المتحدة

الأمريكية بلغت 15.5% من الواردات العالمية سنة 2006. أما بخصوص الدول التي تتبع في

سياساتها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار، فإن الهبوط الذي يحدث في قيمة العملة

الأمريكية نتيجة التدابير التي تنتهجها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة كتنفيض أسعار الفائدة مثلاً

ستؤدي إلى خسائر نقدية للاستثمارات الدولارية في الولايات المتحدة أو خارجها، كما أن خسائر

تحدث بنفس النسبة في الدول التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر الصرف ثابت أمام الدولار. كما

ستتعرض الاستثمارات الأجنبية حول العالم للعديد من الهزات نتيجة سوء الوضع الاستثماري في

الولايات المتحدة الأمريكية، فأصحاب رؤوس الأموال يحرصون على استثمار أموالهم في عدة أسواق

¹<http://web.worldbank.org>.

مالية في وقت واحد كنوع من توزيع المخاطر ، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم سيقومون بسحب أموالهم المستثمرة في دول أخرى لتعويض الخسارة أو تفادي خسائر أخرى، و هو ما يعني تصدير الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم نتيجة تصحيح الأوضاع في البورصات أو تسييل الأسهم في الأسواق المحلية لتخفيف خسائرهم و المحافظة على استثماراتهم الخارجية ، مما سيزيد وتيرة الانخفاض في الأسواق المحلية. كما أن هذه الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي قد تؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة على مستوى القطاع المالي العالمي و ظهور نظام مالي عالمي جديد تتراجع فيه العملة الأمريكية كمقياس عالمي للقيمة و يؤدي إلى فقدان الثقة في السياسات الاقتصادية الأمريكية (الاقتصاد الحر) ، أو ستؤدي هذه الأزمة إلى تحسين التوازنات بين القوى المالية الجديدة و القوى الاقتصادية التقليدية. لقد قرر تقرير أفاق العالمي بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت. و هو ما جعلها تعمل على إعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية و استئناف عمليات الإقراض و دعم النمو. و من المتوقع أن تسبب الأزمة المالية العالمية كساد الاقتصادي العالمي فترات طويلة و هو ما يمكن أن يؤسس للارتفاع في الضرائب و نمو الاقتصادي بطيء في الدول الصناعية. و يتم انتشار الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ " اثر الثروة" فحين ترتفع أسعار الأصول ترتفع ثروة العائلات المالكة لها و المساهمة في الشركات. و عندما تصبح العائلات أكثر غنى تزيد من استهلاكها و هو ما يدعم نمو الناتج المحلي الخام. و بالعكس عندما تنفجر فقاعة في السوق المالية تتوقع العائلات - التي تصبح فقيرة بفعل تدهور أسعار أصولها لأن مداخيلها الدائمة سوف تنخفض و عليه تسعى إلى إعادة تكوين ثروتها فتعمل على تقليص الاستهلاك و زيادة الادخار. لقد بدأ نقص الائتمان يجبر الكثير من الشركات على تقليص النفقات و تخفيضها. و من المرجح أن تؤثر هذه الضغوط في كبار السن من العمال تأثيراً شديداً من خلال إجبارهم على التقاعد بشكل أكبر. و هذا ما يؤدي إلى خروج العمال الأكثر خبرة من العمل مما سينعكس على جودة العمل و تراجع الإنتاجية و نمو الإيرادات. لقد انخفض حجم الاستهلاك الأمريكي الذي يعتبر محرك النمو العالمي. و عمل ارتفاع أسعار النفط على التقليل من الإنفاق على السلع غير النفطية. لقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية العالمية ، حيث أصابت الأزمة حتى أسعار أسهم الشركات غير العاملة في القطاع العقاري ذلك إن بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة أثرت في صادرات البلدان الأخرى و في أسواقها كون الولايات المتحدة الأمريكية

أكبر مستورد عالمي. و يأتي هذا الانخفاض في أسعار الأسهم نتيجة سعي حملة الأسهم إلى الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد بهدف توزيع المخاطر. و هذا ما يدفعهم عند تعرض اسمهم لخسائر في بورصة إلى سحب أموالهم المستثمرة في بلد آخر لتعويض الخسارة. كما أدى الخوف من الهبوط الحاد في سعر الدولار إلى خسائر نقدية للاستثمارات في الولايات المتحدة و خارجها و هو ما يحدث بالنسبة إلى الاقتصاديات التي تعتمد تسعيرة ثابتة أمام الدولار. و هذا ما يؤدي بالمستثمرين عند حدوث انخفاض في الدولار إلى سحب استثماراتهم من الولايات المتحدة و بلدان أخرى قصد توظيفها في بلدان ذات عملات معومة. كما عمل استخدام الأدوات المالية المعقدة و المنتجات التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة مثل المشتقات المالية إلى انتشار اثر الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر عبر الأسواق المالية و تعثر الكثير من الممارسات دون سابق إنذار .

- الآثار على مستوى الاقتصاد العربي¹: إن التحديات التي يتواجه الاقتصاد العربي كبيرة و مصدرها الأزمات المرتبطة بأسواق المال العالمية و التغيرات التقنية مما يترتب عليه من تغيرات كبيرة في أداء الصناعة المصرفية و الأسواق المالية، إن رأس المال المهاجر من الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى مستوى يفوق مستواه في أي إقليم اخر. كما أن المنطقة العربية لا تجتذب سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. أما التحدي الأخر المرتبط يتقلب و شحة الموارد المرتبطة بالثروة النفطية و الحاجة إلى إتباع سياسة مالية تقليدية و تقنية التمويل للمشاريع الاستثمارية الكبيرة. ان الدول العربية لا تواجه جميعا نفس التحديات الاقتصادي بسبب اختلافها من ناحية الموارد الأولية و الهيكل الاقتصادي و مستوى التمويل و درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي و اختلاف الأنظمة المالية و إدارة النظام المالي المحلي هي من التحديات الكبرى التي تواجه صانعي السياسات في الدول العربية و الأداء المالي يؤثر حتماً على الأداء الاقتصادي في الأمد الطويل و على الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير. و من البديهي إن الاقتصاديات العربية هي جزء من منظومة الاقتصاد العالمي و قد تأثرت بالأزمة المالية الراهنة مع الملاحظة حجم التفاوت في التأثير وفقاً للمؤشرات التي ذكرت سابقاً. إن تشابك العلاقة الاقتصادية للدول العربية مع

¹ فريد كورتل، الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سكيكدة الجزائر، f.kourtel@yahoo.com، صص، 12-13 .

اقتصاديات العالم يأتي من خلال مؤثرات اقتصادية مثل ميزان المدفوعات، أسواق المالية العالمية، الاستثمارات الأجنبية. لذا نجد أن السلطات الاقتصادية كثيراً ما تجد نفسها مضطرة إلى العمل معاً خلال احتدام الأزمات الاقتصادية و مع وجود تلك الحاجة فقد كان من الطبيعي أن تطور آليات التعاون الاقتصادي على مستوى الدولي ككل و على مستوى الإقليمي أو على مستوى المصالح المشتركة لدول متباعدة إقليمياً. كما يزيد الانفتاح على الاقتصاد العالمي بما يسمى (الاعتماد المتبادل) و بهدف التعرف على الأزمة المالية الراهنة في الاقتصاد العربي لا بد من تصنيف اقتصاديات الدول العربية وفقاً لحجم اندماجها و انفتاحها على الاقتصاد العالمي و كما يلي¹:

لـ الآثار على الاقتصاديات ذات الدرجة الانفتاح العالية: تمثل هذه المجموعة دول الخليج العربي النفطية بشكل مباشر إلى خسائر مالية بسبب الأزمة المالية و حدوث الصدمة في أسواق المال (صدمة خارجية) انتقلت آثارها بالتأكيد إلى الاقتصاد المحلي لتلك الدول، و السبب معروف هو درجة الانفتاح الكبيرة على الأسواق المالية و حركة رؤوس الأموال التي تجري بسرعة و دون قيود أو ضوابط او رقابة تحد من عمليات المضاربة أو المقامرة المصحوبة بالمخاطر العالية. و الآثار الناتجة هي انخفاض أسعار النفط في عام 2008 و لغاية ألان حيث تراجع سعر البرميل من 150 دولار إلى 40 دولار في 2009 أي نسبة الانخفاض قدرت بـ 75%، و حجم الانخفاض الكبير في الموارد المالية النفطية ستؤثر على الموازنة العامة لتلك الدول لأن الموارد النفطية تحتل المرتبة الأولى في موارد الموازنة حيث تصل إلى ما يقارب 65% من حجم إيرادات الموازنة لتلك الدول. خسائر الأسواق المالية الخليجية و التي يتم تقديرها بما يعادل 150 مليار دولار خسرت السعودية ما يقارب 17 مليار في يوم واحد، و خصصت هذه الدول مبالغ كبيرة لإنقاذ الاقتصاد و القطاع المالي و المصرفي المحلي من الأزمة، إضافة إلى ذلك منيت أسواق الخليج منذ الأسبوع الأول للأزمة و كانت الإمارات المتحدة و خصوصاً سوق دبي الأكثر ضرراً و خسارة، و عدم تطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح المالي لبعض المؤسسات الكبرى. تأثر و خسارة الصناديق السيادية لان أموال تلك الصناديق تستثمر في أمريكا و أوروبا حيث بلغت خسائر هذه الصناديق ما يقارب 4 مليار دولار. و وجود أرضية هشة للأسواق المالية الخليجية

¹ ثريا خرزجي، الأزمة المالية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 20-أ، ص 315-320.

لأنها قائمة على المضاربات و الريح السريع مع درجة المخاطرة المتزايدة و استقبال بعض من هذه الأسواق مما ساعد على خروج هذه الأموال عندما شعر أصحابها بان الخطر قادم حيث قام المستثمرون ببيع الأسهم بكميات كبيرة أدى إلى حدوث الانهيار في تلك الأسواق.أيضا زيادة التدفقات المالية في دول الخليج إلى أسواق المال الأمريكية و الأوروبية و الدول الأخرى خصوصا في الأعوام 2005،2006، و التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط و التي أدت إلى زيادة موارد الدول العربية النفطية و الذي ساعد على توجه تلك نحو الغرب مرة أخرى.

لـ اقتصاديات ذات درجة متوسطة في الانفتاح:و الواضح أن اقتصاديات هذه المجموعة ستواجه مجموعة من الآثار الناتجة عن الأزمة و لكن قد يكون بنسبة اقل مقارنة بالمجموعة الأولى من الدول التي توفرت بعض الإحصائيات و الأرقام عن هذه المجموعة حيث تعرضت لانخفاض متوسط البورصات في هذه المجموعة ما يقارب 22% من قيمة الأسواق،خاصة شركات الدول التي ليها شهادات الإيداع دولية في البورصات العالمية كمصر،حيث أن مصر و في القطاع المصرفي تودع أرصدة في الخارج تصل إلى 123 مليار جنيه و استثمارات البنوك المصرية في الأوراق المالية بلغت 15 مليار جنيه في 2008. و تعرض هذا البلد لخسارة في حجم التجارة الخارجية¹ تصديراً و استيراداً،كالتصدير المحاصيل الزراعية حيث بلغت 2 مليار دولار ، و انخفاض أسعار العقارات في و تباطؤ و زيادة المعروض على المطلوب في الإسكان و تأثرت حركة التمويل العقاري و انخفضت أسعار العقار في حدود 20% .إضافة إلى ذلك تأثرت صناعة الجلود،الصناعات البتروكيمياوية بسبب انخفاض أسعار المواد البترولية الخام و المصنعة مما يؤثر سلباً على حجم التبادل التجاري بين مصر و الاتحاد الأوروبي.نقص في مواد السياح بسبب انخفاض دخل المواطن في دول أوروبا و أمريكا.و تراجع الإيرادات الحكومية في الأردن بنحو 200 مليون دينار.

لـ الأثر في الاقتصاديات ذات درجة انفتاح محدود:(العراق ،الجزائر،ليبيا،سوريا،اليمن) سيكون التأثير محدود بفعل حداثة الأسواق المالية و محدودية التعاملات الأجنبية فيها و ضعف درجة ارتباط هذه الأسواق الناشئة بالأسواق العالمية.يضاف إلى ذلك دور الدولة الواسع في فرض تشريعات و قوانين تضمن استقرار هذه الأسواق ،بالإضافة أن البعض من هذه الأسواق تنخفض فيها نسبة

¹ قانة زكي،مجلة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائر، العدد 9 جوان 2001، جامعة محمد بوقرة ،بومرداس،ص ص،171-179

الاستثمارات الأجنبية بسبب الأوضاع الأمنية و عدم الاستقرار السياسي فمثلاً في العراق تبلغ حصة الاستثمارات الأجنبية مقدار لا يتجاوز 3% من حجم التداول اليومي. أما في المدى الطويلة ستمتد الآثار الانكماشية للأسباب التالية:

- انخفاض الإيرادات النفطية و التي ستؤثر على الموازنة الحكومية للسنوات المقبلة و ربما تؤدي إلى سياسات انكماشية و تقشفية على صعيد السياسات النقدية و المالية، و يؤدي ذلك إلى تباطؤ و تدهور التمويل و إيقاف بعض المشاريع.

أما بالنسبة للدول غير النفطية ضمن هذه المجموعة فغن اقتصادياتها ستتأثر أيضا من خلال حدوث خلل في موازنة الدولة، انخفاض حجم الإيرادات من القطاع السياحي و زيادة حجم البطالة. أما فيما يخص الدول النامية، فإن الآثار السلبية للآزمة المالية تؤدي إلى تباطؤ معدل النمو، إتباع سياسات انكماشية و تدهور مصادر التمويل و انخفاض حجمه، إضافة إلى ذلك حدوث عجز في موازين المدفوعات و انخفاض حجم المساعدات العربية و الغربية إلى الدول النامية.

- الآثار على مستوى الاقتصاد الجزائري: تشخيص آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري يكمننا القول بأن أثارها تتحد شأنها في ذلك شأن الدول النامية و بالأخص النفطية، بدرجة و كيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي: بحيث تؤثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي¹:

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر 297.85% من إجمالي الصادرات، لذا يتأثر الميزان التجاري بأسعار البترول. و بع انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008، و انخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46.40%، في المقابل تستمر الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 لي بمعدل 4.04% . مما أدى تحقيق الجزائر عجز في الميزان التجاري، و ذلك في حالة عدم ارتفاع معتبر لأسعار البترول. أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض مدا خيل الدولة. مما أدى إلى انخفاض معدل النمو حيث قدر في سنة 2009 بـ 2.2% و هو مستوى غير كاف لامتنصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج المسطرة، و في

¹ قانة زكي، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد 9 جوان 2011، ص 171-175 .
² www.ons.dz.

هذا الوضع المزري اضطرت الجزائر إلى إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرجة في مخطط الحكومة، و ذلك نظرا لانخفاض العائدات المالية للجزائر بعد استمرار تدهور أسعار النفط بالإضافة إلى ذلك فان الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع و عدم تنفيذها في الفترة المحددة لها. كما سيؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما سيقصص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما ذكرنا سبعا أن الأزمة المالية أدت إلى تراجع الصادرات و زيادة الواردات مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية و من مظاهر ذلك ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية و الزراعية..، و في ظل تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو و الدولار، و كذا انخفاض مدا خيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات، مما يؤدي إلى استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات و انخفاض في احتياطي الصرف و الذي ينعكس سلبا على التوازنات المالية الكلية و على السياسة المالية المنتهجة. بالإضافة إلى ما سبق فان انخفاض أسعار الفائدة و كذلك تدهور الدولار أدى إلى انخفاض قيمة سندات الخزينة الأمريكية بمعدل 30% مما اثر على التوضيفات الجزائرية في الخزينة الأمريكية حيث انخفضت من 44 مليار دولار أي تكبد خسارة بمقدار 10 مليار دولار¹.

نستنتج أن الرأسمالية تعرضت منذ نشأتها من العديد من الأزمات كان بعضها أكثر حدة على غرار أزمة 1929 و أزمة 2008. هذه الأزمات اضطرت الاقتصاديين إلى إجراء بعض المراجعات و الإصلاحات في الفكر الرأسمالي. و كان الإصلاح الكبير بعد أزمة الكساد 1929 و هو يرتكز على مبدأ التدخل الحكومي أو ما يسمى بالفكرة الكينزية. بعد هذا الإصلاح كان الاعتقاد السائد هو أن الرأسمالية لن تعرف انهيارا بعد الآن، لكن ما حدث في سنوات السبعينات و التسعينات و سنة 2008 فند هذا الاعتقاد و اضطرت الاقتصاديين من جديد إلى إجراء إصلاحات و مراجعات جديدة، و خاصة بعد الأزمة الحالية حيث أصبح الحديث يدور حول نظام اقتصادي بديل هو النظام الاقتصادي الإسلامي.

¹ ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 13-14.

4.1.2. أهم الإجراءات المتبعة لاحتواء الأزمة المالية العالمية

تدخلت الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة توفير التمويل الكافي لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي¹، غير أن خطة الإنقاذ المالي لم تسلم من المعارضة من طرف الأمريكيين الذين أكدوا أنه ليس من مسؤولية الحكومة إنقاذ الشركات الخاصة، حتى لو أدى انهيارها إلى الإضرار بالاقتصاد الأمريكي، كما لا يجب أن يتحمل دافعوا الضرائب أفعالهم براء منها و استفاد منها غيرهم. و لكن مع النتائج الخطيرة و المتسارعة لاندلاع الأزمة المالية، و إزاء الإلحاح المستمر من القيادة السياسية في الولايات المتحدة، و إصرار السلطات المالية فيها على السرعة في إصدار "قانون تأمين الاستقرار الاقتصادي العاجل لسنة 2008" المتضمن خطة الإنقاذ الأمريكية، اضطر الكونجرس الأمريكي إلى إقرار مشروع هذا القانون في النهاية، بعد إدخال تعديلات أساسية عليه تتعلق بحماية دافعي الضرائب، و تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، و حماية الملكية، و تشجيع النمو الاقتصادي. و لعل أهم تدخل في بداية انطلاقة الأزمة هو الذي ارتبط بما يسمى "مخطط بولسون"، الذي خصص 700 مليار دولار لشراء "الديون الموبوءة" و إبعادها من محافظ البنوك حتى لا تنتشر عدواها. لكن و بعد مرور ثلاثة أشهر على وضع البرنامج، تبين أن ضخ 700 مليار دولار لم تكن كافية لإخراج البنوك من المنغلق الذي وصلت إليه. و هو ما تطلب تخصيص اعتمادات إضافية في حدود 2000 مليار لتوقيف المسار الأنهياري للمنظومة البنكية. و أدى في النهاية إلى التدخل في رؤوس أموال البنوك بمقادير وصلت إلى 400 مليار دولار بين سبتمبر 2008 و مارس 2009. حيث تجلّى أن الأصول الموبوءة مست موازنات البنوك بشكل كبير مما كرس أزمة الثقة في المنظومة البنكية. و هذا ما دفع الحكومات إلى متابعة الانخراط في عمليات التأميم رغم رفض البعض لهذا الاتجاه لاعتبارات إيديولوجية. لقد كان للتأخر في اتخاذ القرارات تكاليف كبيرة. فعندما ظهرت بوادر الأزمة في أوت 2007 لم تتجاوز الخسائر 500 مليار دولار، و عندما شاعت الأزمة المصرفية ارتفعت الخسائر، و لما انخفضت البورصة تبخرت قيمة الأسهم. و كل هذا فرض برنامج تكميليا لإنقاذ المنظومة البنكية. و بالتالي أصبح العمل على واجهتين: الواجهة الاقتصادية عبر البرنامج الإنعاشي، و الواجهة البنكية عبر

¹ Pascale Joanmi, La régulation Financière après la crise de "Subprime": quelles leçon et quelles réformes?. www.robert-schuman.eu/fr.

الشروط الثاني من برنامج إنقاذ البنوك. و عموما يمكن حصر أهم الإجراءات التي اتبعت للتخفيف من حدة الأزمة فيما يلي¹ :

- تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بمعدل يتراوح بين 0% و 1% فيما يعرف بسياسة مصيدة السيولة الكينزية،
- تدخل البنوك المركزية في سوق ما بين البنوك ، كقرض الملاذ الأخير .
- بعض التدابير الوجيهة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي، كالحفاظ على معدل فائدة عند مستوى منخفض لفترة طويلة، و التدخل المباشر في الأسواق المالية من خلال شراء المنتجات المالية للتأثير على منحى العائد،
- نظرا لتصاعد المخاوف المتعلقة بمدى التراجع الاقتصادي و حدود حركة السياسة النقدية ، لجأت الحكومات أيضا إلى استخدام سياسة المالية العامة في دعم الطلب ،
- دعم حكومات البلدان المتقدمة للمؤسسات المالية المتعثرة عن طريق:
 - ← تقديم ضمانات لتسهيل وصول البنوك للتمويل ،
 - ← شراء أو ضمان الأصول "السامة".

أما بالنسبة لحجم التدخلات فهي متباينة من بلد إلى آخر ، حيث كانت أكثر ارتفاعا في البلدان التي تمتلك قطاع مالي أكبر حجما و أكثر تطورا مقارنة بحجم الاقتصاد الحقيقي. لقد سمح انفجار الأزمة لصندوق النقد الدولي بأن يعود للواجهة، بعد التراجع الملحوظ في نشاطه، لكن رغم إعلان الصندوق في بداية شهر أكتوبر 2008 بأن لديه خطط طوارئ فعالة لتوفير القروض للدول التي تعاني من الأزمة ، إلا أن سياساته التي اعتاد على إملائها على الدول التي تلجأ إليه خلال الأزمات المالية السابقة كانت على رأس الأسباب التي أدت إلى تغير النظرة إليه، و التوجه إلى غيره من المؤسسات المالية لمواجهة الأزمة.

من مجمل ما سبق يمكن القول، أن وصفة العلاج التي قدمتها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تنادي به دائما من حرية القطاع المالي . فقد حدثت تغيرات عميقة في تدبير الشأن الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الفائدة ، فرض قيود على حركية رؤوس الأموال ، إنشاء

¹ Sebastian Paul, " l'Europe de la crise Economique Mondiale " ,publication de la Fondation Krobert schuman ,avril 2011,p 4 .

مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات و تشديد رقابة السلطات النقدية على المصارف و مطالبة تلك السلطات بالتطبيق الصارم لمعايير إدارة المخاطر في هذه المؤسسات، إضافة إلى إغلاق أسواق المال لفترة محدودة حتى لا تحدث حالات هلع كبرى تساهم في إحداث البلبلة و الفوضى، و الدعوة بإلحاح إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و هو ما يعني العودة إلى مبادئ الفكر الكينزي الذي كشف عن عدم كفاءة آليات اقتصاد السوق. و لا شك أن كل التدابير و الإجراءات التي اتبعت تعالج مظاهر الأزمة و لا تغوص في مسبباتها الجوهرية¹.

2.2. ما هية النظام الاقتصادي الإسلامي و قواعده

على ضوء ما تقدم بالتعرف على جذور الأزمة المالية العالمية، أسبابها و تأثيراتها على الاقتصاديات حيث أن تأثيرها كان عميق جدا على الاقتصاد الأمريكي القائم على الرأسمالية و الذي تسبب في أزمة مالية حقيقة، و الملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة و اتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، لذلك ارتأينا أن نوضح بأن الالتزام بقواعد و ضوابط الاستثمار و التمويل الإسلامي، و الاعتماد على أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم و الحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

1.2.2. تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي

نقصد بالاقتصاد تدير شؤون المال إما بتكثيره و تأمين إيجاده، أو بكيفية توزيعه و يبحث فيه النظام الاقتصادي. يمكن اعتبار الاقتصاد الإسلامي ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص و توزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، و بدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تقييد حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي. و نقصد به "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة و استغلال الإنسان للموارد الاقتصادية النادرة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي الروحية و المادية في ظل أحكام الشريعة السمحاء". و يتميز هذا التعريف بأسلوب مواجهة الإنسان للمشكلة الاقتصادية لغايات و

¹نادية العقون، "العولة الاقتصادية و الازمات المالية: الوقاية و العلاج: دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، صص، 200-204.

تنمية الإنتاج باعتبارها المحرك الأساسي لنمو الاقتصادي، و التطور التكنولوجي، و استثمار طاقات الإنسان المسلم من الناحيتين الروحية و الأخلاقية، حتى يتمكن من الحصول على أفضل إشباع ممكن لحاجاته المادية¹.

يمكن القول أن النظام الاقتصادي هو قضية تشريعية اختلف الناس عليها من القديم الزمن و إلى يومنا هذا ، و في القرن 20 كان العالم تتحاذبه نظريتان يبنى عليهما نظامين، النظام الاقتصادي الرأسمالي و الاشتراكي (الاشتراكية الماركسية)، و لكل منها نظرية في كيفية تنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع. كان اهتمام العلماء الاقتصاديين في الغرب في كيفية زيادة أو تنمية الثروة ،فالبحث منصب على المال من حيث هو قضية النظام الاقتصادي. ان وجود الثروات بين الناس في الواقع الحياة هو أمر طبيعي. فإله سبحانه و تعالى خلق الإنسان و خلق معه الثروات التي من شأنها أن يشبع حاجاته سواء كانت ثروات مواد طبيعية، يمكن أن يجوزها أو كانت جهوداً منحها الله سبحانه و تعالى للإنسان حتى يقدم بها خدمات و إنشاءات جديدة للناس. فوجود الثروات في الواقع أمر طبيعي و ندرتها قضية عارضة يمكن أن يبحث العلم الاقتصاد فيها كي يتخطاها، فالمشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام" ببعدها الفني باعتبارها مشكلة اختيار، فالحاجات هي حافز النشاط الاقتصادي و وسائل إشباعها موجود في الطبيعة على شكل موارد و تتطلب عمل الإنسان لتحقيق إشباعه"، فالفكر الماركسي فقد اعتبر التناقض بين القوى الإنتاج التي اكتسبت تطورها طابعاً اجتماعياً و بين علاقات الإنتاج التي اكتسبت طابعاً خاصاً من خلال ملكية الخاصة لعوامل الإنتاج هو جوهر المشكلة الاقتصادية، و قد ركز هذا الفكر على محاولة إلحاق علاقات الإنتاج بقوى الإنتاج عن طريق إلغاء الملكية الخاصة حتى نستطيع إلغاء مرحلة الاستغلال²، أما الرأسمالية اعتبر المشكلة الاقتصادية هي في الواقع الندرة النسبية لسلع و الخدمات بشكل دائم لأن الإنسان دائماً يطمح للمزيد ،فكلما حصل على قدر من ثروات كلما طلب المزيد. فكانت زيادة الثروات محور النظام الاقتصادي الرأسمالي، أما كيف توزع هذه الثروة على الناس ، فلقد أعتبر أنها قضية علمية فقال أن هناك جهاز طبيعي من شأنه أن يؤدي إلى توزيع الثروات بشكل طبيعي و هو جهاز الثمن بمعنى أن كل سلعة يحتاج الحصول عليها إلى الثمن ، فمن يملك الثمن يحصل على السلعة ، و حتى يملك الثمن فغنه يقوم بالمقابل ما يحصل به على الثمن. فترك لعامل يسمى الثمن أن يوزع من تلقاء نفسه

¹ محمود حسن صوان، المصدر السابق، ص 32 .

² طاهر فاضل البياتي ، الأزمة المالية للنظام الرأسمالي: الأسباب ، و سيناريوهات الحل (البديل الثالث) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 33، 2012، ص 80-82 .

السلع و الخدمات بين الناس ، بحيث يكون لأناس أن يجوزوا بقدر كبير من الثروة لأنهم يسرت لهم أسبابها و لديهم القدرة في أن يحصل على الثمن. بالمقابل هناك آخرون حرموا من موهبة العقل أو من القدرة الجسدية كل هذا أدى في النهاية إلى أن هناك أناس يتمكنون من الحصول على حاجاتهم بل المزيد من حاجات الكمالية و الثروات و آخرون حرموا من القدرة تحصيل الثمن و بالتالي تحصيل حاجاتهم الأساسية.

يمكن أن تكون بلاد فيها كمية هائلة من ثروة مع ذلك ستجدون أناس يشكون من الفقر، مع أن المال متوفر بكثرة، لان المشكلة في التوزيع الذي ترك لما يسمى بعامل السوق و جهاز الثمن ، فإن هذا التشريع وجد من اجل المال و ترك الناس بعد ذلك يتسابقون في نيل هذا المال دون أن يضع الضوابط لذلك. بينما جعل الضابط في هذه المسألة هو الحرية، و نحن نعرف ما الذي أدت إليه حرية التملك و حرية في تنمية الملكية من إبداع في الطرق سحب المال من الناس بحيث انه تركزت لدى فئة قليلة من المجتمع ما يقارب 80% أو 90% من ثروة المجتمع. إذن الخطأ الأساسي في النظام الاقتصادي الرأسمالي انه بني اقتصاده كله على التشخيص وهمي للمشكلة الاقتصادية حيث قال أنها الندرة النسبية للسلع و الخدمات ، و المشكلة هي غير ذلك تماماً. المشكلة الاقتصادية في الإسلام هي كيفية امتلاك الثروة و المنافع الاقتصادية و كيفية التصرف فيها. هذا هو الدور التشريعي انه ينظم سلوك الناس و علاقاتهم بحيث يؤدي إلى تحصيل حقوق الناس و تحصيل ما يحتاجون إليه احتياجاً حتماً. إذن القضية هي كيفية امتلاك الثروة فالله سبحانه و تعالى خلق للإنسان الثروات فأمره أن يسعى في مناكب الأرض ليحصل من هذه الثروات ما يلزمه. و تحصيل المزيد لتحقيق حاجاته الكمالية. أتى الاقتصاد الإسلام لتبيان الكيفية توزيع الثروة، و هذا ما يملك عنه النظام الاقتصادي. عند استقراء مجموعة الأحكام الشرعية المتعلقة بالجانب الاقتصادي في الإسلام نجد أحكام بمجموعها تحقيق غاية واضحة المعالم "تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً، و تمكينه من إشباع حاجاته الكمالية بقدر استطاعته، باعتباره يعيش في مجتمع معين".

2.2.2. مبادئ و أسس النظام الاقتصادي الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأسس و المبادئ التي تحكم نظامه و المتمثلة في أن الإنسان مستخلف من الله سبحانه و تعالى في هذه الأرض لاستثمار خيراتها و ما سخره الله له من أموال و أملاك . بحيث يقوم على مبدأ و جوب مراعاة حقوق الجماعة أي أن يتصرف بشكل صحيح في أسلوب إنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي، و العمل على تنمية أمواله دون الإضرار بالمجتمع باللجوء إلى الاحتكار أو الربا أو التبذير و مظاهر الترف و الإسراف .. الخ. و المساهمة في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع عن طريق

الزكاة و رفع مستوى معيشة الفقراء و تقرير حقهم في مال الدولة و مال الأغنياء ، و لا يجوز لمن يملك الأموال أن يحول دون أداء هذه الأموال لدورها الاجتماعي عن طريق "الاكتناز" و تجميد سرعة دورانها في المجتمع. إضافة إلى ذلك إن ممارسة الإنسان لنشاطه الاقتصادي سواء بالعمل، الإنتاج، الاستهلاك أو الاستثمار لا ينبغي أن يقصد به تحقيق الربح المادي فحسب، سعيًا وراء مصلحته الفردية، بل يجب أن تكون المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة. و في حالة تضارب مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع و يجب تحقيق المصلحة العامة لغاية جلب المصالح و درء المفاسد. ترتبط المبادئ النشاط الاقتصادي في الإسلام بالمبادئ الأخلاقية فكل منهما يدعم الأخر، كالتزام بالصدق و الأمانة في العمل، و عدم التعامل بالمقامرة و الربا و الاحتكار لما لها أضرار للفرد خاصة و للمجتمع عامة. يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أسس الحرص على تدبير المال و حسن استغلاله و الحث على العمل و الكسب الحلال و طلب الرزق واجبا على كل شخص قادر عليه، و توجيهه إلى اكتشاف منابع الثروة و المصادر الطبيعية، و الحث على بذل الجهد لاستغلال هذه الموارد و تسخيرها لمصلحة الإنسان و الانتفاع بها. بحيث شرع الإسلام تنظيم المعاملات المالية في نطاق المصلحة الفرد و المجتمع، و احترام العقود و الالتزامات، و حرم المعاملات التجارية التي تفقد التوازن بين العمل و رأس المال مثل تحريم الربا و الميسر و القمار، و اخذ المال بغير حق كالسرقة و النصب. و أن تكون الدولة مسؤولة عن حماية النظام الاقتصادي و حسن التصرف في المال العام، تأخذه بالحق، و تصرفه بالحق، و تراعي مبدأ العدالة الاجتماعية في جبايته¹.

3.2.2 القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي²

أ. أنواع الملكية و أسباب التملك :

حق الملكية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي مكفول في دائرة الضوابط التي تجعلها في خدمة الفرد و المجتمع فهي "مصونة و منها ليست مطلقة بل مقيدة من حيث اكتسابها، و من حيث مجالاتها و حدودها، و من حيث استعمالها، و لعل أدق تصوير لها بأنها وظيفة اجتماعية: أن المالك الحقيقي للمال في الإسلام هو الله، و البشر مستخلفون فيه، فيجب أن يتصرف المالك فيما استخلف فيه وفقا لأحكام الشرع و إلا حق

¹ محمود حسن صوان، المصدر السابق، ص 34-42 .

² منذر قحف، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، وقائع ندوة 36 السياسة الاقتصادية في الإسلام، سطيف، 14-20 مايو 1991، ص 59-75.

للدولة أن تتدخل و تحجز عليه"¹. فأصل في الإسلام أن المال ملك الله، و تملك الإنسان في الشريعة الإسلامية يعني إذن المشرع للإنسان بانتفاع بالشيء. لا يوجد في الإسلام حرية التملك بل حق التملك وفق أحكام شرعية واضحة التي أتى بها الإسلام و بعد التملك لا بد من ضوابط شرعية في كيفية التصرف في هذا المال إنفاقاً و تنمية ، و بعد ذلك هل حصل التوزيع العادل للثروة بين الناس بحيث ينفي وجود الظلم في المجتمع و يؤدي لتحقيق حاجات الإنسان و حمايتهم من الفقر.

- أقسام الملكية الفردية في الشريعة الإسلامية:

لـ العمل: و إن لم يحدد الإسلام كيفية إنتاج و كيفية تنمية ثروة من حيث هي أشياء ، لا بد من الحصول عليها و توفيرها و تنميتها عن طريق العمل. فقد حث الإسلام عن العمل فقال الله سبحانه و تعالى "فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه"، و ترك للإنسان الكيفية المادية للعمل فلم يتدخل الإسلام في كيفية الصناعة و التجارة و الزراعة ، و لكنه وضع أحكام لتنظيم هذه الأموال: كإحياء الموات، و استخراج ما في باطن الأرض مما ليس من ضرورات الجماعة، و الصيد ، و السمسرة و المضاربة ، و إجازة الأجير .

لـ الحاجة للمال لأجل الحياة: هناك من لا يملك المال من الإرث و أيضاً غير قادر على العمل لأسباب أخرى. و هل من يحرم من إمكانية الكسب من خلال العمل أو من وجوه أخرى كالإرث و غيرها، يعيش من دون أن يحصل على حاجاته الأساسية . من هنا أتى الإسلام ليشرع من لا يستطيع أن يحصل على المال بطرق التي شرعها الله سبحانه و تعالى و منها العمل، فهناك من يجب عليه أن يكفي هذا الإنسان و ذلك عن طريق تأمين العمل من طرف الدولة أو من يجب عليه النفقة أن ينفقوا عليه، أو الدولة تتكلف بهم من بيت المال ، تعطيتهم كفافهم مما يلبي لهم المأكل و الملبس و المسكن.

لـ إعطاء الدولة من أموال الرعاية: فيجب على الدولة أن تكفي الفقراء من الحاجات الأساسية لكل الناس من بيت المال . هناك في الدولة الإسلامية ملكية عامة ينتج عنه ريع و يكون في معظم الأحيان كثيراً. هذا يعود على الناس إما أن يدفع عيناً أو نقداً لهم و إما أن ينفق عليهم بالمشاريع و

¹ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات و المؤسسات، دار الفجر للنشر و التوزيع 2006، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 336 .

الخدمات.. الخ. يمكن للدولة أن تعطي للمزارعين التجارة لا يملكون ما يكفي لهم، أو غارمين أي من عجزوا عن تسديد الديون، أو لأناس دون آخرين لحفظ التوازن الاقتصادي كي لا يكن المال المتداول فقط بين فئة من الناس. و أخيرا الأموال التي يأخذها الأفراد (الوصية، الهبة، الديات...) .

- الملكية العامة: و هي الملكية التي لا تخص فردا معيناً من أفراد المجتمع، بل هي للمجتمع كله، و في إطار المنهج البديل، فإن وجود هذا النوع من الملكية يعد أصلاً و ليس استثناءً، فهي موجودة إلى جانب الملكية الخاصة و لكنها ليست مطلقة، بل لها حدود تنظمها و مجالات ترتادها، و قيود على التصرف فيها و إدارتها لتعود منفعتها على جميع أفراد المجتمع. و يمكن التمييز بين نوعين منها:

لـ الملكية العامة للدولة: و هي ملكية الدولة للموارد المادية و المالية و "ملكية الدولة للثروة الأرضية أو المعدنية، أو الأموال المنقولة أو غير المنقولة.."، «و يدخل في شمول هذه الملكية بيت المال و ما يلحق به من أراض و ثروات تخلى عنها أصحابها أو لم يكن لها وريث غير الدولة". و تصرف الدول في هذا النوع من الملكية وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بحيث تديرها بالأساليب المشروعة للحفاظ عليها و تنميتها و زيادة المنافع العائدة منها للمجتمع، و إدارة الدولة لها حتى لا يستأثر بها احد دون احد من الأفراد و تعود منافعها على الجميع¹.

لـ الملكية العامة الجماعية: و هي الملكية التي تخص الشخص المعنوي المتمثل في الجماعة، و تتضمن الأشياء و الأموال التي لا يمكن الانفراد بها، الماء و الكأ و النار و المراعي العامة، و الأشياء الموضوعية خصيصاً للانتفاع العام كالمساجد و المرافق العامة و الطرق و الحدائق العامة و المدارس و المستشفيات... الخ. امتيازات الشركات النفطية في الدول الرأسمالية التي تنهب ريع الملكية العامة من أهل البلاد. فإذا أحصينا الأموال التي تنهب من البلدان النفطية ستجد أن قسماً هائلاً من الثروات التي تعود للناس تذهب إلى هذه الشركات التي أعطيت امتيازات و هذا لا يجوز في دين الله سبحانه و تعالى، فهذه الملكية عامة، الدولة مسؤولة عن رعايتها من اجل عودة ريعها و فائدتها إلى الناس.

¹ صالح صالح، المصدر السابق، ص 339-340 .

و نستنتج من ذلك أن الموضوعية تقتضي تعدد الملكيات ليتم تحقيق التوازن بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة من خلال تأدية كل نوع لوظيفته المنوطة.

ب. كيفية التصرف في المال:

أجاز الإسلام تنمية المال بطرق عديدة لتندرج جميعاً ضمن القطاعات الثلاثة:

لـ في مجال الزراعة: واقع الحال أن معظم البلاد الإسلامية هي أراضي خراجيه لا يملك أصحابها رقبتهما ما يتوجب عليهم دفع الخراج لبيت المال. فهذه الأراضي ملكية رقبتهما تعود للأمة الإسلامية، و منفعتهما تعود لأصحابها مقيمين عليها و بالتالي فإن الأراضي الخراجية بما أن رقبتهما ملكية عامة للأمة تشرف عليها الدولة فإن من يمتلك او يحوز عليها يدفع لقاء ذلك مبلغ من المال يسمى الخراج، فهذا الخراج يعود لبيت المال مسمين لينفق على الراعية جميعا. فقد مكنت الإسلام الناس أن يمتلك أرضا من لا صاحب لها، بمجرد أن يزرعها و ينتفع منها كانت له. و وجوب زراعة الأرض و ألاستثمارها فغن تركها لمدة ثلاثة سنوات من دون زراعة أخذت منه و أعطيت لغيره. و حرمة إجارة ارض الزراعية لقاء بدلا محدد يقوم غيره بزراعتها، و يمكن له أن يستأجر من يزرعها .

فوائد هذه الأحكام: هذه الأحكام تحول دون الاحتكار الأراضي الزراعية، من يملك المال الوفير يشترون الأراضي، قد يزرعها أو لا . و بالتالي يتراجع الإنتاج الزراعي لأن أناس امتلكوا الأراضي وعجزوا عن زرعتهما، و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع ثمن المحاصيل الزراعية و هذا ما يضر بالناس. و أيضا تحول دون تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى سلعة في سوق ما يسمى اليوم بالمضاربات ، و من ثم إلى ارتفاع أسعارها، بمعنى قد يشتري الشخص أرضا لا يبنيتها أو يزرع فيها و إنما فقط لأنه يتوقع أن سعرها سيزداد بعد حين فيبيعها و يربح بها ، فتتحول الأرض بدلا أن تكون وسيلة لزراعة و كفاية لناس زراعيا و دفع عجلة الاقتصادية ، تتحول إلى سلعة في سوق المضاربات مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي و اضطراب الدولة لاستيراد . إضافة إلى ذلك فهذه الأحكام تساعد على الاكتفاء الذاتي و إلى ضمان الأمن الغذائي.

لـ في مجال الصناعة: أباح الإسلام إنشاء المصانع، فالمصانع هي ملكية فردية و لكن إن كانت هذه المصانع لثروة من الملكية العامة فإنها تكون إما ملكية عامة أو مستأجرة للملكية العامة أي تستأجرها الدولة لاستثمار ملكية العامة كالمصانع البترول و الكهرباء.

لـ في المجال التجاري : اهتم الإسلام اهتماما كبيراً بالتجارة بحيث أباح البيع و الإستصناع ، و بطبع النظام الرأسمالي الذي ترك للناس أن يتوسع في هذا القطاع بحيث تجاوز القطاع الحقيقي إلى المعاملات الشكلية و الرمزية التي تعتمد الأرقام و الأوراق و السندات و الأوراق المالية بحيث باتت الأرقام الهائلة التي في الاقتصاد اليوم أرقاما مجردة على الواقع الإنتاجي الحقيقي في المجتمع . فيتم تداول أموال هائلة في السندات و أسهم في المعاملات شكلية وهمية لا تتصل بالواقع الحقيقي لا في الإنتاج و لا في الخدمات .

تتمثل الطرق المحرمة في تنمية المال في:

لـ الربا و هو أبشع وسيلة لتكثيف الثروات و للركود الاقتصادي ، و اهو من أعظم آفات الاقتصاد الرأسمالي،

لـ تعد شركات المساهمة و شركات التأمين من الشركات المحرمة لان الناس شركاء فيما بينهما في شركة المساهمة دون أي عقد و يكون بشراء أي سهم فتصبح شريك، و الشركة في الإسلام تنشأ بالعقد أي الإيجاب و القبول ، أما شركات التأمين فهي طريقة لجمع أموال الناس و تكريسها في يد فئة قليلة من الناس، و من ومظاهر الأزمة التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم عامة العالم كله، انه في لحظة أتت كارثة طبيعية لتكشف عجز شركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فدمر البيوت و المصانع، بحيث كانت مؤمنة عند شركات التأمين . فلجؤا إلى شركات التأمين من اجل أن يأخذوا ما امنوا عليه، مما أدى إلى إفلاسها و ظهر ما يسمى باللعبة الدومينو انهيار قطاع يؤدي إلى انهيار قطاعات أخرى .

لـ الاحتكار، و من وجوه الاحتكار ابتداء النظام الرأسمالي حق الملكية الفكرية .

لـ بيع الدين بالدين و هذا ما حصل في أزمة الرهن العقاري. و البيع الإنسان مالا يملك، أي شراء سلعة دون أن يحصلوا عليه.

لـ تحريم بيع الذهب و الفضة بيع مؤجلا :أي دون التقابض من الطرفين، باعتبارها النقد الذي تقدر بهما أسعار السلع و الخدمات، فيلحق بالذهب و الفضة سائر العملات. و يعتبر بيع العملات و النقود من دون تسليم و تسليم، ربا، و هذا ما يحث ألان و في البورصات. و هذا يحول دون التلاعب

بأسعار العملات و تحويلها إلى أداة مضاربة ،و يضمن استقرار الأسواق و يزيد التجارة أمانا و يبعدها عن الأخطار التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي.

لـ القمار :و من أفاته الملموسة في الاقتصاد الرأسمالي انه يؤدي إلى إفلاس و تركيز الثروات.

و من أهم ميزات التشريع الإسلامي للاقتصاد حدد النقود التي يجري بها تميم السلع و الخدمات بالذهب و الفضة ،وهذا كان أن يكون أمرا فطرياً منذ القديم ، أن الناس كانوا يتداولون السلع و الخدمات فيما بينهم بان يبادلها بالذهب و الفضة،و في العصور المتأخرة طبعت العملات الورقية ولكن في بداية الأمر حددت قيمة هذه العملة الورقية بقدر محدد من الذهب ،بقي هذا الأمر مستمر إلا أن بدأ التراجع عنه و تم إلغاءه كلياً على يد الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينات،حيث انتهى ارتباط العملة بالذهب و صار الدولار الذي يراه دولة قوية ذات اقتصاد قوي و الهيمنة القوية ،بات الدولار هو المعيار و المقياس لسائر العملات و كلما الثقة بالعمل ما انحارت قيمتها و بالتالي انحارت المدخرات الناس منها.

ت. توزيع الثروة بين الناس : النظام الاقتصادي في الإسلام بطبيعته يؤدي إلى حفظ التوازن في المجتمع ،بحيث يكون المال متداول بين الناس بشكل طبيعي و التوازن في توزيع الثروة بين الناس .و الى المزيد من ضمان هذا التوازن شرع الإسلام أمرين اثنين:

لـ تدخل الدولة في إعادة التوازن في المجتمع إذ احتل ،من خلال دفع المال للذين فقدوا أموالهم أو الفقراء من واردات بيت المال التي حددها الإسلام إن وجدت ،أو من فضل مال الأغنياء الذي يفضل عن حاجاتهم التي يحتاجونها في العادة.

لـ تحريم كنز الذهب و الفضة (النقود).و هذا يؤدي بدوره إلى دفع المال نحو التداول في السوق و نشاط العجلة الاقتصادية.و يجوز أن يدخر من اجل أن يشتري بيت أو سيارة...الخ.

نستنتج في الأخير أن النظام الاقتصادي في الإسلام هو جزء من الدين الإسلامي الذي شمل جميع مجالات الحياة،و يعتب النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من الأحكام و القواعد و الوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم لحل مشاكله الاقتصادية و توزيع الثروة بشكل عادل و حسن التصرف فيها.

3.2. الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

بعدها صدمت الأوساط الاقتصادية العالمية بالأزمة المالية العالمية (2007-2008) تعدد الرؤى و الاجتهادات التي حاولت تفسير أسباب هذه الأزمة و تقديم الحلول الناجعة للخروج من الأزمة المالية العالمية،و في خضم هذه الأحداث حظي الطرح الإسلامي حول الأزمة بصدى واسع،و دعوا إلى تبني المبادئ و القواعد و الأسس التي تعتمدها المصارف الإسلامية خصوصا في مجال التعاملات و المعاملات المالية و ذلك نتيجة لنجاح البنوك الإسلامية في مواجهة أزمة السيولة ، و زيادة رؤوس أموالها،في وقت تتوالى ضربات الأزمة المالية على الكثير من المصارف التقليدية.

1.3.2. تشخيص الأزمة من المنظور الاقتصادي الإسلامي

بعد إبراز أسس عمل النظام الاقتصادي و المالي الإسلامي و بيان مرجعيته و تطبيقاته،يمكن القول أن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية هي نفسها المخالفات الشرعية التي نهى الشرع الحكيم عن ممارستها ، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الرهن العقاري :إن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية الإسكانية و غيرها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت فهي محرمة شرعا لما فيها من التعامل بالربا.أما الطرق التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية فمنها شراء مؤسسة التمويل للمبنى و بيعه مراحجة ،و كذا إبرام عقد إستصناع (مقاوله) مع العميل لبناء المبنى ، و هناك أيضا المشاركة التأجيرية و فيها يشترك العميل و المؤسسة المالية في شراء العقار ثم تؤجر المؤسسة المالية حصتها للعميل و تباع له كل سنة جزءا من حصتها حتى ينتهي العقد بتملك العميل للعقار .

- الفوائد الربوية:الربا محرمة في الإسلام، إن الثروة النقدية ليست منتجة حتى يعطي صاحبها فائدة إلا إذا ساهمت في الإنتاج،و تحمل صاحبها نتائج العملية الإنتاجية بحيث تتحول من نقود إلى وسائل إنتاج،و بالتالي يشارك صاحبها في الربح و خسارة .قال "ادم سميث":انه كلما اتجه معدل الفائدة (الربا) إلى الانخفاض كلما تعاظم الأمل بأن يجد الادخار مجالات في التوظيفات الجديدة¹ . و الفائدة على القروض احد أهم أسباب الأزمة المالية العالمية.و من أسباب اقتصادية لتحريم الربا:

← إعاقه الإنتاج بعدم استثماره في المشاريع الهامة ،

¹ صالح صالحى ،المصدر السابق،ص 347 .

لـ انتشار البطالة و الفقر و الحرمان :حيث يرى "اللورد كينز" أن كل نقص في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج،و بالتالي في العمالة ،و إيجاد الفرصة لتشغيل المزيد من الناس.يتضح ذلك مما تطبقه المؤسسات الربوية التي تقوم على أساسين:الأول تكديس فائض القيمة كاحتياطي لضمان رأس المال الثابت ،و الثاني استخدام هذا الاحتياطي في قروض قصيرة الأجل بفائدة ربوية .و كلا الأساسين يجد من فرص العمل،و بالتالي يزيد البطالة و الحاجة و الفقر¹.

لـ تكدس الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع،

لـ غلاء الأسعار و زيادة الأعباء على الشعوب :ان الذي يتحمل دفع الفوائد الربوية في النهاية هو المستهلك ،لأن أصحاب المصانع و التجار لا يدفعون تلك الفوائد إلا من جيوب المستهلكين .و كلما ارتفعت الفوائد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية.فالمستهلك يدفع ضريبة غير مباشرة للمرابي تتمثل في فروق الأسعار التي تتجمع في جيوب المرابين.

- بيع الدين بالدين (التوريق) :غير جائزة شرعا لأنها تتكون من بيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته و هذا يعني أن تدفع الشركة اقل و تأخذ أكثر و هو عين الربا، كما أن السندات التي تصدرها شركات التوريق تدر دخلا عبارة عن فوائد و هي ربا،بالإضافة إلى أن السندات يتم تداولها في البورصة بالأجل أو على أقساط و هو بيع الدين بالدين.

- المشتقات المالية :ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالإتجار في أسعار و دخول أصول مالية حاضرة،لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أيا من الطرفين وقت العقد و تنطوي على وعود بالشراء او البيع في المستقبل .

- حرمة رهن المرهون :الفقه الإسلامي يقرر انه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح و لو بإذن يصح الرهن الثاني و يبطل الرهن الأول ،لأن الرهن حق على عين و لا يجتمع حقان على عين واحدة،و كذا إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع و التصرف في الثمن سقط حقه في الرهن و بالتالي يكون القرض خاليا من الرهن.

¹ المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، جامعة الكويت، ص 22 .

- انفصال الأسواق المالية عن الأسواق الحقيقية: يقوم الاقتصاد بتوفير السلع و الخدمات مقابل المادي ،و لكن أصبح التعامل في النقود و التمويل ذاته بيعا و شراء من خلال الائتمان،و ترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي ،مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما.
- أساليب المضاربات قصيرة الأجل:و تعني المضاربات التي تقوم على توقعات المضاربين بتغير الأسعار في الفترات القصيرة لكسب فروق الأسعار و زيادة حجم التعامل بإتاحة التعامل لمن لا يملك مالا أو أوراقا مالية و ذلك من خلال آليات مثل:البيع على المكشوف، التعامل بالمهامش.
- القمار و الميسر:و تعني المقامرة ما تخاطر الناس عليه،فهو كسب بلا جهد ،و فيه استيلاء على أموال الناس بغير حق .و هي تؤثر تأثيرا سيئا على رأس المال لاعتمادها على تخمين تقلبات الأسعار في المستقبل بعكس المخاطرة التي تعتمد على جدوى الاستثمار ،و تتأثر سوق الأوراق المالية في الواقع بالمقامرة أكثر منها بالمخاطرة،و هكذا تضطرب أسعار القيم ذات الآجال الطويلة و لا تعبر عن جدوى الاستثمار الحقيقية ،و بهذا يصح الاستثمار و الاقتصاد القومي في يد المقامرين.
- التأمين على أصل السند العقاري و عوائده مقابل التزام حامل السند بدفع أقساط محددة إلى شركة التأمين: هو من العقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على الغرر ، لأنه يشتمل على القمار المحرم ،أكل مال الغير بالباطل و الربا¹.

2.3.2. تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية :

أثبت القطاع المالي الإسلامي نجاحه في امتصاص الانعكاسات السلبية المباشرة للأزمة المالية العالمية، حيث أظهرت البنوك الإسلامية تحقيق أرباح مع توفر سيولة قد تصل إلى حد التخمة في البعض منها، و تجنب مشاكل الديون المتعثرة التي عانت منها الأسواق التقليدية،و هو ما أضفى على البنوك الإسلامية بمزيد من الاهتمام و القبول الواسع إقليميا و عالميا،و جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها و إلى أساليبها المصرفية ،علها تخرجهم من الأزمة الخانقة و من تداعياتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.و هذا

¹ محمود حسن صوان،المصدر السابق،239.

لا يعني أن البنوك الإسلامية كانت بمنأى تماما عن التأثير بالأزمة المالية، و يمكن ملاحظة آثار الأزمة على البنوك الإسلامية فيما يلي¹:

- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثمارا مباشرا أو طريق صناديقها الاستثمارية،
- إن الأزمة تحد من قدرة البنوك الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي تعاني منها القطاع المصرفي في العالم مما يضعف من قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها، و هو ما يؤثر سلبا في نمو أرباحها،
- تضخم المحافظ التمويلية الخاصة بالتمويل العقاري، و هو ما يعرف المصارف الإسلامية لازمة عقارية بسبب الركود العالمي و الذي ينعكس بدوره على نتائج المصارف،
- تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية، و إن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح و النمو و ليس في قيمة الأصول كما حدث في البنوك التقليدية .

لقد بدا واضحا ان المميزات التي تتمتع بها الصيرفة الإسلامية شكلت حاجزا عمل على حمايتها من الانعكاسات السلبية المباشرة للازمة المالية العالمية. و تكمن الأسباب الحقيقية وراء نجاح هذه البنوك في تحجيم الخسائر في ظل الأزمة المالية الدولية في:

- صرامة قواعد الإقراض ساعدتها على تجنب هياكل الإقراض المعقدة التي أضرت بشدة بالنظام التقليدي،
- عدم اعتماد نظام المضاربة التقليدية في نشاطها المصرفي، و عليه فخيارات البيع على المكشوف و المشتقات المالية و العقود الآجلة، تعتبر من العناصر التي تنطوي على قدر كبير من المخاطر غير المسموح التعامل بها،
- احتكام البنوك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا و عدم اعتمادها على القروض المصرفية،

¹ نادية العقون، المصدر السابق، ص 322-323.

- أن التوريق مرفوض، و أن عملية الفحص تتطلب أن يرى المقرض أصولا ملموسة و أنشطة أعمال فعلية من المقترض،
- تلافي كل صور توليد النقد من دون معاملات حقيقية و الاعتماد على مبدأ التجارة، و على نظام المشاركة في التمويل و الاستثمار و البيع و الشراء و تقاسم المخاطر،
- عدم الاحتفاظ بمحافظ السندات و الأسهم التقليدية، فضلا عن الاختلاف في مجالات التوظيف (الاعتماد على الاستثمار المباشر، التمويل بالمشاركة، المراجعة..).
- الاعتماد على نظام رقابي شرعي إلى جانب النظام الرقابي التقليدي و ذلك لتحقيق مزيد من الشفافية و المصادقية.

3.3.2. الحل الإسلامي للزمة المالية العالمية

إذا أردنا طرح الحل الإسلامي للزمة فغن علينا طرح منظومة اقتصادية متكاملة و مترابطة و أن الاقتصاد الإسلامي يستطيع تقديم الحلول و أنظمة العمل التي يمكن تطبيقها لحل الأزمة، و يمكن أن يتم ذلك بإتباع الخطوات التالية¹:

- السيطرة على التدفقات النقدية: و التي أصبحت أكثر من حاجة الاقتصاد مما أدى إلى اضطراب اقتصادي، إضافة إلى الاعتماد على الذهب كغطاء لهذه التدفقات و أن يحتوي الاحتياطي النقدي الاستراتيجي للدولة على عملة مغطاة بالذهب .
- تجميد المشاريع غير الاستثمارية (الخدمية) : و كذلك الإنفاق العسكري و الابتعاد عن الحروب التي تؤدي إلى إتهاك الموازنات العامة للدولة و إلى تراكم العجز فيها الأمر الذي يضعف الثقة بالاقتصاد. و هذا يتطلب تشجيع الاستثمار الحقيقي الذي يعمل على زيادة المعروض السلعي و يحد من المضاربات المالية.
- التخلص التدريجي من كافة أنواع التعاملات الربوية و بكل أشكالها: و يمكن لهذه الخطوة أن تنجح خاصة أن هناك استعداد من قبل المصارف الأجنبية لذلك، و قد حصل بالفعل إن خفضت كثير من

¹ طاهر فاضل البياتي، المصدر السابق، ص 84-86 .

المصارف نسبة الفائدة بشكل كبير ، و قد حرم الإسلام أكل الربا بقوله تعالى : " و احل الله البيع و حرم الربا" البقرة : 275 .

- خلق آلية لتصحيح فكرة تطبيق أداء الزكاة :على مستوى العالم .تعمل الزكاة وفق الآلية التي يشير إليها القرآن الكريم إلى منع تكديس الأموال و تضخمها في البنوك لأن مالكيها سيضطرون لإقحامها في التعاملات التجارية و الاستثمارية التي ستوسع النشاط الاقتصادي و تفضي على البطالة و توسع قاعدة الخدمات للمجتمع،

- خلق نظام رقابي عالمي للتعاملات المالية :لقد أرست الشريعة الإسلامية قواعد الرقابة المالية التي تطورت حيث أصبح لها أجهزة و دواوين تباشر رقابة فاعلة و مستمرة على مالية الدولة و حمايتها من العبث و الضياع بجانب الرقابة الذاتية التي غرستها العقيدة الصادقة في نفوس المسلمين و ذلك في ظل اقتصاد إسلامي مميز عن الأنظمة الأخرى،

- تحديد إطار الملكية : كما سبق و أن ذكرنا أن الإسلام يقسم الملكيات إلى 3 أنواع : ملكية عامة، ملكية الدولة و الملكية الخاصة.

- فرض العمل على القادر لتوفير الحاجات المعيشية لنفسه و لمن يعيله : و بإنفاضة تحقيق ذلك بالدولة في حال العجز و عدم وجود من تجب نفقته عليه. كما تضمن الدولة تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم الضرورية و تكفل لهم إشباع حاجياتهم الكمالية بحسب إمكانياتهم ضمن مجتمع معين.

- فرض غطاء كلي للذهب و الفضة على النقد (الأموال المتداولة) : كما يحرم الإسلام حصر الأموال في يد فئة محدودة ، و كذلك اكتنازها ، و يجب تداولها بين الناس لكي تصل إلى كافة شرائح المجتمع و حتى يحظى كل فرد في المجتمع بنصيبه منها.

- فرض نموذج محدداً من الشركات مانعا الجهالة بين الشركاء كما هو الحال في الشركات المساهمة، محرماً على التاجر بيع ما لا يملك.

- العمل على منع كل من الربا و الاحتكار و المضاربات: و يخضع أفراد المجتمع ضمن هذا الإطار لرقابة مؤسسات الدولة.

4.2. التمويل الإسلامي و أهم صيغه

بعد انهيارات الاقتصادية العالمية بالأزمة المالية العالمية 2008، اختلف الآراء في تحديد أسباب الأزمة و إيجاد الحلول المناسبة. و في ظل هذه التساؤلات حضي الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية اهتماما، ذلك نتيجة نجاح البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة في وقت انهارت الكثير من المصارف التقليدية.

1.4.2. تعريف التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة و مهمة و هي أن الربح يستحق في الشريعة الإسلامية بالملك أو بالعمل و هو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، و بما أن التمويل المصرفي يعتمد على الملك أساسا للربح، فإن القاعدة تقتضي أن من ملك شيئا استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء. أما بالنسبة لصيغ التمويل¹، فتتنقسم إلى :

- المضاربة: و هي عقد بين طرفين أو أكثر، يشارك احدهما بالمال و الآخر بالجهد و يتفق كل منهما على نصيب من الربح. بحيث يشارك المضارب في الربح فقط، و في حالة الخسارة يتحمل المشارك بالمال الخسارة المالية.
- المشاركة: و تتم عن طريق اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر لإنشاء مشروع استثماري يشترك الطرفان في إدارته و تمويله دون أن يتقاضى فائدة، و كذلك يتشاركان في أرباحه و خسائره بنسب متفقة مع حصة المشاركة في رأس المال.
- المرابحة: و هي تتضمن إبرام عقود يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم او حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعاً.
- الاستصناع: يعبر المصرف الإسلامي من خلال هذا البيع عن رغبته في استصناع السلعة (طلب صناعتها من الصانع)، و يتم تحديد السلعة و ثمنها وقت تسليمها في عقد الاستصناع حيث يدفع المصرف ثمن السلعة معجلاً ثم يحصل على السلعة، و يقوم المصرف الإسلامي من خلال علاقاته الواسعة مع الصناعيين و التجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل او آجل.

¹ محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، 147-155.

- بيع السلم: أي أن البضاعة المشتراه دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري و مع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع.
 - القرض الحسن: هو إتاحة المصرف أو المؤسسة المالية مبلغا محددًا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه من أصحاب السمعة الحسنة حيث يضمن سداد القرض الحسن و استرداد أصل القرض دون تحميل هذا لأفرد فوائد هذا المبلغ.
 - الإجارة التشغيلية: يقوم المصرف الإسلامي وفقا لهذا الأسلوب بشراء و حيازة الموجودات و الممتلكات المختلفة التي تلبي حاجات جمهور العملاء، و يعتمد المصرف على تأجير هذه الموجودات إلى من يرغب بالانتفاع منها تشغيليا و استيفاء هذه المنافع خلال مدة معينة يتفق عليها و في نهاية المدة يسترد المصرف حيازة تلك الموجودات و يمكن أن يعيدها تأجيرها ثانية إلى مستخدم جديد يرغب بالانتفاع بها.
- اما بالنسبة للخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية فهي نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية الأخرى و ذلك لعدم وجود شبهة الربا فيها او عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية كفتح الحسابات الجارية و ما يتعلق بها من إصدارات الشيكات و البطاقات الائتمانية و الحسابات الادخارية و الاستثمارية، و تحصيل الأوراق التجارية و عمليات الأوراق المالية، و تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الاقتصادية و غيرها.

2.4.2. مؤسسات التمويل الإسلامي¹

و هي مؤسسات تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية و تتمثل المؤسسات المشكلة لنظام التمويل الإسلامية الحديث فيما يلي:

- المصارف الإسلامية: فقد فرضت المصارف الإسلامية التي انتشرت في معظم الأقطار نفسها على ساحة المعاملات الاقتصادية في العالم بقيامها بدوره تنموي فعال، و انطلقت فكرة المصارف الإسلامية من ثلاث مبادئ أساسية: التحريم الواضح و القطعي للربا، ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، الاستثمار في الأنشطة الحلال.

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره 311-314.

- صناديق الاستثمار الإسلامية: تعتمد على الاستثمار الإسلامي الذي يمزج بين العمل و رأس المال، حيث يمكن تعريفها "عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط و بين المكتبتين فيه يمثل فيه المكتبتون في مجموعهم رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس المال المضاربة و تدفع للمكتبتين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريق مباشرة في مشروعات حقيقية مختلفة و متنوعة، أو بطريق غير مباشر كبيع و شراء أصول مالية و أوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية و توزيع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتمزم بها من كلا الطرفين، و إن حدثت خسارة تقع على المكتبتين ما لم تفرط إدارة الصندوق المضارب فإن فرطت يقع الغرم عليها.

- صندوق الزكاة: يمكن اعتباره أداة مالية تساعد في التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، فالتحكم في تحصيلها و إنفاقها له تأثيرات ايجابية في مجال الاستقرار النقدي، و له دور استثماري في مشاريع إنتاجية لتشكيل مصدر دخل، و له دور في زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال توزيع الزكاة بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و بالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تخفيض مستويات البطالة.

- الأسواق المالية الإسلامية: لضبط التعامل في الأسواق المالية تنشئ بالجهات الاشرافية لمراقبة و تنظيم التعامل في الصكوك الإسلامية، و تتمثل أدوات السوق المالي الإسلامي أساسا في الصكوك المالية الإسلامية و هي عبارة عن "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، و ذلك بعد تحصيا قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب، و بدء استخدامها فيما أصدرت من اجله".

3.3.2. مزايا التمويل الإسلامي

يقوم النظام المالي و الاقتصادي الاسمي كذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن و الأمان و الاستقرار و ذلك بالمقارنة من النظم الوضعية، كما انه يمكن أن تعرضه مجموعة من المخاطر.

- قواعد و ضوابط الأمن و الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي: و تتمثل أهم قواعد و ضوابط الاستقرار فيما يلي:
 - ← تنقل أساليب التمويل الإسلامية التمويل من أسلوب الضمان و العائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة و المشاركة، اذ لا يمكن لأي طرف الاستفادة على حساب طرف آخر و هو ما يسمح بتحقيق معيار العدل في المعاملات.
 - ← تحريم نظام المشتقات المالية على اعتبار أنها ليست أدوات لتحوط و تعرض إلى المخاطرة و المجازفة من جهة ، و الى تضخم الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي.
 - ← سعر الفائدة كتمن للإقراض و الاقتراض هو الربا محرم شرعاً.
 - ← أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية و على اساس الحلال من الناحية الشرعية.
 - ← محاربة الإسراف و التبذير و ضبط الإنفاق، و الإنفاق الاستهلاكي على وجه التحديد.
 - ← حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور و صيغ و أشكال بيع الدين بالدين.
- **مخاطر العمل المصرفي الإسلامي¹**: تتمثل أبرز مخاطر العمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:
 - ← مخاطر مصدرها المستثمرون: بحيث أن نتيجة عمل المشروع ستعتمد على قدرات المستثمر، و تربط هذا الأخير علاقة ربح أو خسارة بينه و بين المصرف الإسلامي.
 - ← يقوم طابع العام لتوظيف الأموال في المصرف الإسلامي على أسلوب الاستثمار الحقيقي، و على كفاءة الموارد البشرية في مجال تقييم عمليات الاستثمار و المستثمرين، و القدرة على متابعة جميع مراحل .
 - ← مخاطر خاصة بصيغ التمويل: ترتبط بأسلوب التمويل المستخدم كالمضاربة و المراوغة... الخ
 - ← مخاطر خاصة بالسوق: و التي ترتبط بطبيعة نشاط التمويل القائم على الاستثمار و ما يتعرض له من مخاطر.

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 316 .

*

* *

لقد تعرض الاقتصاد العالمي القائم على نظم المالية و الاقتصادية إلى أزمة خطيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بوادرها في سوق العقار، و تمثلت في أزمة السيولة النقدية التي أدت إلى إفلاس أكبر البنوك العالمية. يقف حيث اثبت النظام الرأسمالي فشله في التصدي لهذه الأزمة. إلا أن صمود البنوك الإسلامية إزاء هذه الأزمة أثار فضول المجتمعات غير الإسلامية خاصة الغربية منها لمعرفة مبادئ الاقتصاد الإسلامي، و من ثم الاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات المالية و الاقتصادية، و من هنا أصبح النظام الاقتصادي الإسلامي يطرح نفسه بقوة كحل لهذه الأزمة، و كبديل للنظام الرأسمالي الذي يقوم على قواعد لا تتفق مع شريعة الإسلام، أهمها تحريم الربا (نظام الفائدة)، و المتاجرة بالديون (التوريق)، و كذا استخدام الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية و القائمة على المعاملات تعتمد على المقامرة و التدليس و الغرر و الجهالة و الاحتكار.، إضافة إلى ذلك قام بسن قوانين إنشاء البنوك الإسلامية و تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

إن للاقتصاد دوراً مهماً في استقرار الأمم و المجتمعات ، و مستوى معيشتهم ، بحيث يعتبر الاقتصاد كعلم فرع من المعرفة العلمية التي تبحث بواسطة تطبيق نظام اقتصادي معين لمواجهة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول أياً كانت درجة تقدمها. فالباحث في التاريخ يجد أن العالم قد مر بعدة أنظمة اقتصادية مختلفة، كالنظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق، و النظام الاشتراكي الماركسي قبل انهياره، و هي كلها أنظمة اقتصادية من اجتهاد البشر قابلة للتغيير و التعديل بل و الزوال. و نتيجة عن عدم وضوح الرؤية فيها، قد تعرضت لكثير من الهزات نتيجة التخبط الذي يصاحب سن الأنظمة التي تحكم المتعاملين و تطبيقها. فغنى عن البيان ما نتج عن تطبيق النظام الاشتراكي في الدول التي تبنت ذلك النظام من تدهور لبنائها التحتية و قطاعاتها الاقتصادية التي لازالت تعاني ذلك التدهور، فإن النظام الرأسمالي قد كشفت الأزمات المالية ، و خاصة الأخيرة منها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008م عن ضعف الهيكل للنظام و إخفاقه في مواجهة الأزمات و أسبابها.

تعتبر الأزمة المالية العالمية العام (2007-2008) التي تمثل امتداد لازمة الرهن العقاري في و م أ، احد أقوى الأزمات المالية من حيث عمقها و مدى انتشارها العالمي. و هي أزمة نظامية عالمية، تندرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، و أعادت النقاش الإيديولوجي حول الهيكلية للنظام الرأسمالي و احتمال سقوط النموذج الليبرالي، و لما كانت الشرارة الأولى لهذه الأزمة هي انفجار فقاعة القروض الرهنية الثانوية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة، و انخيار أنشطة التوريق في و م أ، فإنه سرعان ما انتشرت العدوى إلى الكثير من الشركات و المؤسسات المالية المرتبطة بشكل بقطاع العقار و إلى قطاعات واسعة في الاقتصاد الأمريكي و منه إلى الأسواق المالية في العديد من اقتصاديات العالم لتشمل بذلك الدول الأوروبية و الآسيوية، و تنتقل بعدها إلى الدول النامية. و رغم أن هذه الأزمة كانت مختلفة عن سابقتها في بعض النواحي، إلا أنها أيضاً تشترك معها في العديد من الخصائص، و لم تقتصر تأثيراتها على البنوك أو النظام المالي فقط بل تعدتها إلى الاقتصاد الحقيقي، و كان لها وقع كبير و تأثير مدمر واسع المدى على كل مستويات. كما أنها لم تقتصر على اقتصاد و م أ فحسب بل امتدت آثارها السلبية إلى دول أخرى و هددت مجمل النظام المالي العالمي، كنتيجة طبيعية للعولمة الاقتصادية و العولمة المالية على وجه التحديد. إلا أن صمود البنوك الإسلامية إزاء هذه الأزمة أثار فضول المجتمعات غير الإسلامية خاصة الغربية منها لمعرفة مبادئ الاقتصاد الإسلامي، و من ثم الاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات المالية و الاقتصادية. إضافة إلى ذلك تختلف

أساسيات الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات الوضعية الرأسمالية كانت أم الاشتراكية، فتعاليم الأول تستقى من مصادر التشريع الإسلامي، أهمها الكتاب و السنة، تلك المصادر التي تتميز بثوابت لا تتغير، صالحة لكل زمان و مكان، لأنها ليست من وضع البشر و إنما هي تنزيل من خالق السماوات و الأرض.

بحثنا هذا يهدف إلى دراسة تحليلية اقتصادية لازمة المالية العالمية 2008 للنظام الرأسمالي، أسبابها، تأثيراتها، و البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد. إشكالية الموضوع تنحصر في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الاختلالات التي أدت إلى أزمة النظام الاقتصادي العالمي الحالي؟ و أي نظام اقتصادي بديل يمكنه أن يحقق التوازن الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية؟

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي تحليلي من خلال وصفنا لتطور و تعدد الأنظمة الاقتصادية عبر التاريخ، و وصفنا و تحليلنا اقتصادي و سياسيا لأسباب الأزمة المالية العالمية 2008، و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي، و طرق المتبعة لمعالجتها. و أخيرا استعملنا المنهج التحليلي الافتراضي الذي سمح لنا بدراسة افتراضية لتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظام الرأسمالي.

و لمعالجة موضوعنا قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

خصص الفصل الأول لدراسة نظرية للنظام الاقتصادي بصفة عامة و الأهداف التي يسعى إليها، ثم تطرقنا إلى وصفنا جميع مراحل تطور الأنظمة الاقتصادية في العالم.

في الفصل الثاني لتحليل أزمة المالية العالمية 2008، أسبابها و تأثيراتها. و اقتراح النظام الاقتصادي الإسلامي لمعالجة هذه الأزمات.

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة

النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل لأزمات النظام الرأسمالي

تحت إشراف:

أستاذ بكريتي لخضر

من إعداد الطالبة

جرورو خيرة

| أعضاء لجنة المناقشة | | |
|---------------------|-------------|-----------------|
| رئيسا | استاذ محاضر | د. بلقاسم امحمد |
| مقررا | استاذ محاضر | د. بكريتي لخضر |
| مناقشا | Docent | د. بوشرف جيلالي |
| مناقشا | استاذ محاضر | د. لحرر عباس |

2015 -2014